

الجامعة المنتجة مدخل لتحسين الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بورسعيد

أ.م.د/ محمد ماهر محمود حنفي

أستاذ أصول التربية المساعد

ورئيس قسم أصول التربية

كلية التربية جامعة بورسعيد

أ.د/ راشد صبري القصبى

أستاذ أصول التربية ورئيس جامعة بورسعيد السابق

كلية التربية جامعة بورسعيد

أميرة عباس حسيب الشواربي

معيدة بقسم اصول التربية

كلية التربية - جامعة بورسعيد

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٠/٩/٢٩

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٠/١١/٢

البريد الالكتروني للباحث : a.abaas@edu.psu.edu.eg

DOI: JFTP-2009-1087

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بورسعيد فى جوانب الأداء الثلاثة : (البحث العلمى ، التدريس ، خدمة المجتمع) ، ووضع تصور مقترح لتحسين الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بورسعيد فى ضوء معايير الجامعة المنتجة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحسين الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بورسعيد قد يكمن فى إيجاد آليات تُساعد وتُمكن عضو هيئة التدريس من تحسين أدائه البحثي والتدريسي والخدمي وتلك الآليات تُوفرها الجامعة المنتجة التى تنظر لعضو هيئة التدريس الجامعي كأحد أهم المقومات التي تمتلكها الجامعة ويُمكن الاستفادة منه والاعتماد عليه لخدمة مجال العمل والإنتاج، وإيجاد مصادر تمويل إضافية للجامعة ؛ وذلك من خلال إجراء البحوث والدراسات، وتقديم الاستشارات المختلفة وغيرها ومن ثم تحقيق أهدافها التي تسعى لتحقيقها ، ومن ثم اقترحت الدراسة ضرورة تبنى جامعة بورسعيد لنموذج الجامعة المنتجة وذلك عبر توجيه البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس واستثمارها بما يُوفر مصادر تمويلية إضافية للجامعة يُمكن من خلالها أن تُعمق الجامعة الأدوار الموكلة إليها على نحو أكثر إيجابية و أكثر فاعلية مع البيئة المحيطة بها ، ومشاركة كافة مؤسسات المجتمع المختلفة فى تنفيذ برامجها وتطويرها وتقديم المشورة لما يمتلكه من كوادر بشرية مؤهلة على أعلى مستوى لمواجهة المتغيرات العالمية المعاصرة .

الكلمات المفتاحية : الأداء الأكاديمي والمهني ، عضو هيئة التدريس ، الجامعة المنتجة .

ABSTRACT

This study aimed to identify the reality of the academic and professional performance of Port Said University staff in the following three aspects of performance- academic research, teaching and community service, in addition to set a proposed conceptualization for the development of the academic and professional performance of Port Said university staff in light of the productive university standards. The study has reached that the development of the academic and professional development of Port Said University staff lies in finding mechanisms that help and enable the faculty staff to develop their academic, instructional and service performance. Those mechanisms are provided by the productive university that consider the university staff one of the most important components that the university can make use of and depend on in the field of work and production as well as finding additional funding resources through conducting academic research and studies, providing consultations and other ways of funding resources, so as to fulfill the goals the university seeks. Thus, the study suggested the necessity for Port Said University to adopt the model of the productive university by investing the academic research of the university staff to provide additional funding resources for the university in a way that deepens the roles of the university to be more positive and effective with the surrounding environment, as well as by the participation of the different community institutions in implementing and developing the university programs and providing consultations due to the highly-qualified human resources the university possesses to encounter the contemporary global changes.

KEYWORDS: academic and professional performance, faculty member, Productive University.

المقدمة

يرتبط التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع بمستوى تقدم الجامعات وفاعليتها فى تحقيق أدوارها ، حيث تمثل الجامعة كمؤسسة مجتمعية العقل المفكر للمجتمع ، فهى المسؤولة عن التقدم العلمى والمهني والتكنولوجى فى المجتمع بما تمتلكه من كوادى بشرية وعلمية مؤهلة للنهوض بالمجتمع ، كما أنها تتحمل عبء نشر العلم و إعداد الكفاءات البشرية المتخصصة فى مختلف فروع العلم والمعرفة بما يتناسب مع حاجات المجتمع .

و يُعد أستاذ الجامعة أحد أهم الركائز التى تقوم عليها منظومة التعليم الجامعى ، حيث يُمثل مستواه الأكاديمي والمهني مؤشراً أساسياً للحكم على جودة المنظومة التعليمية ومستواها، كما أنه المسئول الرئيسى عن تحقيق أهدافها والقيام بوظائفها ، فهو محور الارتكاز فيما تُؤديه الجامعة للمجتمع فلا جامعة بلا أستاذ ، وهو موصل المعلومات الأول لطلابه والمؤثر فى بنائهم العلمى ، كما أنه صاحب الباع فى مجال البحث العلمى وفى ربط جامعتة بمجتمعها المحلى (العجمى ، ٢٠٠٠ م ، ٦٥) .

وعلى الرغم من ذلك يُعانى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من أزمات ومشكلات أثرت بشكل كبير على أدائهم الأكاديمي والمهني ، لعل أهم هذه المشكلات ما يتعلق بالأداء البحثى لعضو هيئة التدريس الجامعى ؛ فإننتاج المعرفة فى الجامعات يُعاني من الضعف والتدني الشديد فى امكانياته والغياب شبه التام لأى خطة للبحوث تنبع من قبل الأقسام العلمية بحيث يُشارك فيها أعضاء هيئة التدريس بها ومعاونيهم ، إذ تُجرى الأبحاث العلمية لأغراض الترقيات فقط وليس للتطوير والإبتكار (المرأغى ، ٢٠١٦ م ، ١٦٨) ، وبذلك بات البحث العلمى فى معظم الجامعات المصرية مجرد أداء وظيفى يقوم به عضو هيئة التدريس لتحقيق أهداف ذاتية منفصلة عن حاجة المجتمع ، الأمر الذى جعل هذه البحوث روتينية مكررة ، فأصبحت أهميتها وقتية والفائدة منها محدودة وأصبح مصيرها أرفف المكتبات (الصغير ، ٢٠٠٥ م ، ٢٨) ، وذلك إلى جانب ضعف التمويل المخصص للبحث العلمى فى الجامعات المصرية والاعتماد الكامل على التمويل الحكومى .

ولم يسلم الأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس من المشكلات ؛ فلقد أدت زيادة الطلب على التعليم الجامعى فى ضوء عجز الموارد والإمكانيات المادية إلى غلبة الطابع النظرى على المقررات الدراسية ، بالإضافة إلى ضعف الرقابة من جانب الأقسام العلمية لمحتوى وطريقة إخراج الكتاب الجامعى وعدم وجود توصيف دقيق له يمنع التكرار والإزدواجية وندرة استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة من قبل أعضاء هيئة التدريس وتقدم التقنيات والوسائل التعليمية المستخدمة فى التدريس مما جعله تدريس تقليدى لا يُواكب مقتضيات العصر ومن ثم تخريج أيدى عاملة لا ترق للمستويات التى يتطلبها سوق العمل (فتحى ، ٢٠١٤ م ، ٦٤) .

و على الرغم من أن خدمة المجتمع تُمثل إحدى مهام عضو هيئة التدريس الجامعى إلا أن الواقع يُبين ضعف الإهتمام الكافى بهذه الوظيفة سواء من قبل مؤسسات التعليم الجامعى أو من قبل أعضاء هيئة التدريس مما يجعلها تأتى فى مرتبة متأخرة بعد البحث العلمى والتدريس ، الأمر الذى جعل البعض يصف العمل فى مجال خدمة المجتمع بأنه مهمش للغاية أو رمزى أو على سبيل التطوع أو مقابل للأجر (حجب ، ٢٠٠٨ م ، ١١٣) .

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تطوير أداء عضو هيئة التدريس الأكاديمى والمهنى الذى يُمثل انعكاساً لوظائف الجامعة ، حيث أصبح لازماً على الجامعات فى القرن الواحد والعشرين أن تُحدث تحولاً جذرياً فى أدوارها التعليمية لتواكب التوجهات العالمية نحو زيادة إنتاجية الجامعات؛ من خلال تكوين شراكة مجتمعية مع القطاعات الاقتصادية والخدمية، وتهيئة فرص النمو الاقتصادى داخلها، وفق ما تقوم عليه الصيغ الحديثة للجامعات كالجامعة الشاملة ، والجامعة المفتوحة ، و الجامعة الافتراضية (الجامعة الإلكترونية وجامعة الإنترنت) ، و الجامعة المنتجة (المجالس القومية المتخصصة ، ٢٠٠٠ م ، ١٨٨) .

وتُعد صيغة الجامعة المنتجة من أهم الأساليب الحديثة التى يُمكنها معالجة المشكلات التى يُعانى منها عضو هيئة التدريس إذ يُشير مفهوم الجامعة المنتجة إلى الجامعة المتفاعلة مع المجتمع من خلال مجموعة من النشاطات المضافة لدورها الأساسى ؛ من خلال تعميق وتوسيع من دور الجامعة فى التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع ، حيث تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال النتاج العلمى التطبيقي والدراسات والإستشارات من ناحية، وتوفير مصادر تمويلية غير تقليدية للجامعة من ناحية أخرى (عشيبه ، ٢٠٠٩ م ، ٩٤) .

ويُعد تبني مفهوم الجامعة المنتجة توجهًا جديدًا يُعزز من دور الجامعة وعضو هيئة التدريس فى التقدم المجتمعى وإنجاز مهامه من خلال توسيع فرص استجابة الجامعة لحاجات المجتمع ، وذلك من خلال الربط بين الوظائف الثلاثة والنظر إليها ككل متكامل و أن كلاً منها يتأثر بالأخر سلباً و إيجابياً ؛ فالتقصير فى الوظيفة البحثية مثلاً - على سبيل المثال - يُؤثر على وظيفتى التدريس وخدمة المجتمع، فضعف البحث العلمى يُؤدى بدوره إلى جمود محتوى التعلم وعقمه ، ويُقلل من فرص خدمة المجتمع وتنميته (عشيبه ، ٢٠٠٩ م ، ٩٦) .

وعلى هذا الأساس فالجامعة المنتجة صيغة مهمة للتعليم الجامعى موضوعه للقيام بمهام والتزامات أكاديمية واجتماعية ، قوامها العمل من أجل انتاج البحث العلمى الأصيل و التدريس المثمر والنهوض بالمجتمع القومى و الإنسانى مما سينعكس على الأداء الأكاديمى والمهنى لعضو هيئة التدريس الجامعى وبخاصة فى ظل الثورة المعرفية والتكنولوجية وغيرها من المتغيرات العالمية المعاصرة المحيطة به والمؤثرة فى أدائه .

مشكلة البحث

تواجه الجامعات المصرية العديد من التحديات والمتغيرات السريعة ؛ بعضها خارجى كثورة المعلومات وما يرتبط بها من انفجار معرفى وثورة الاتصالات والإنترنت والثورة التكنولوجية وما يُصاحبها من تقدم علمى مذهل ، وبعضها داخلى كقلة المخصصات المالية المرصودة للبحث العلمى ، وتدنى مرتبات أعضاء هيئة التدريس، وندرة فرص التدريس الميدانى الجيد والفعال فى مواقع الإنتاج والعمل ، وضعف الروابط بينه وبين مؤسسات المجتمع مما أثر داخليا على عضو هيئة التدريس الذى يقع على عاتقه القيام بوظائف الجامعة (جاد الله ، ٢٠١٨ م ، ٨٦) .

ويتأثر عضو هيئة التدريس بمثل هذه التحديات والمتغيرات المعرفية والثقافية والإقتصادية والسياسية والمجتمعية المحيطة بالنظام الجامعى والمؤثرة فيه عند قيامه بالأدوار المطلوبة منه فى البحث العلمى والتدريس الجامعى وخدمة المجتمع ؛ حيث يُعانى البحث العلمى من انصراف معظم أعضاء هيئة التدريس عن البحوث العلمية التطويرية والتطبيقية والجماعية بسبب انشغالهم بالتدريس واهتمامهم بالبحوث اللازمة للترقية إلى وظيفة أعلى فى السلم الوظيفى ، تدنى دراية المجتمع والبيئة بأهمية البحث العلمى وضعف قنوات الإتصال بين الجامعات ومجتمعاتها (حجى، ٢٠١٢ م ، ٤٦)

وفى مجال خدمة المجتمع ؛ يوجد ضعف فى العلاقات المجتمعية بين الجامعة بأعضاء هيئتها التدريسية وبين مجتمعها المدنى بمؤسساته ، مما جعلها بمعزل عن المجتمع وعن الإنغماس فى مشكلاته وقضاياها وكذلك قلة اهتمام العاملين فى مواقع الإنتاج أيضا بالإمكانيات المتاحة للجامعات حيث تُوجد فجوة واضحة بين دور الجامعة البحثي ومؤسسات المجتمع (عبد الوهاب ، ٢٠٠٨ م) ، وتتمثل مظاهر هذه الفجوة وأبعادها فيما يلى (القصبي ، ٢٠٠٩ م) :

- غياب السياسة الواضحة للدراسات العليا والبحوث داخل الجامعة الواحدة وضعف التنسيق بين الكليات و الأقسام المتناظرة والمدارس العلمية القائمة علي مستوى الجامعات مما يؤدي إلي ضعف فاعلية الإنتاج العلمى البحثي .

- نتائج البحوث العلمية يندر أن تصل إلي أبعد من القسم أو المعمل الذي أجريت فيه ، ونشر الأبحاث العلمية يتم بجهود شخصية أو جهود مؤسسات أو جامعات تُمول وتُسهل عملية النشر .

- غلبة الطابع الأكاديمي و النظري علي رسائل الماجستير والدكتوراه والكثير من الأبحاث العلمية .

- شيوع الفردية في إجراء البحوث مع النقص فى تكوين الفرق البحثية المتكاملة والمتعاونة. وفى مجال التدريس فقد أشارت دراسة عنتر عبد العال (٢٠١٤م) إلى أن واقع التعليم يغلب عليه قيام عضو هيئة التدريس بالتعليم النظرى دون الاهتمام بالجانب العملى التطبيقى ، وأن معظم أعضاء

هيئة التدريس مستمرين فى تصميم المناهج و إعداد الكتب والمواد التعليمية بالأساليب التقليدية التى تُكرس لحفظ المعلومات واسترجاعها فى عملية التقويم مما اثر على مستوى خريج الجامعة وقدرتهم على حل المشكلات ومواجهة المواقف والتحديات المتجددة .

ومن هذا المنطلق كان من الضرورى وضع تصور مقترح لتحسين الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس لمواجهة المتغيرات العالمية المعاصرة المحيطة به والمؤثرة فيه، حيث صار عضو هيئة التدريس فى حاجة إلى تحسين أدائه الأكاديمي والمهني وعلاج ما به من قصور سواء فى وظيفة البحث العلمى أو فى وظيفة التدريس أو فى وظيفة خدمة المجتمع وذلك من خلال صيغة تعليمية مهمة و حديثة وهى الجامعة المنتجة ؛ تلك الجامعة التى تربط بين أدوار عضو هيئة التدريس الثلاثة ككل متكامل ، جاعلة من أداء عضو هيئة التدريس وبحوثه العلمية والتطبيقية بحوث ذات جدوى اقتصادية يمكن استثمار نتائجها عملياً واستثمار مواردها لتطوير النشاط الجامعي وتحسين التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع .

ومن هنا يُمكن أن تتبلور مشكلة البحث فى التساؤلات التالية :

س : ما الأطر الفلسفية والفكرية التى ترتكز عليها الجامعة المنتجة ؟

س: ما أهم التحديات التى تحتم تحسين الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بورسعيد؟

س : كيف يُمكن تحسين الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس فى ضوء معايير الجامعة المنتجة ؟

أهداف البحث

هدفت البحث الحالى إلى :

١- تحديد أهم معايير بناء الجامعة المنتجة وأهم متطلباتها وأسسها كصيغة مهمة للتعليم الجامعي .

٢- التعرف على أهم التحديات التى تحتم تحسين الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بورسعيد

٣- وضع تصور مقترح لتحسين الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس فى ضوء معايير الجامعة المنتجة .

أهمية البحث

نبعت أهمية البحث الحالى من :

١- أهمية عضو هيئة التدريس لكونه الركيزة الأساسية للعملية التعليمية بالجامعة ؛ حيث يتوقف

جودة التعليم الجامعي على الكفاءة العلمية لعضو هيئة التدريس الجامعي وأدائه المهني ودوره الفعال فى إعداد الثروة البشرية وخدمة مجتمعه وحل مشكلاته .

٢- الاستفادة من صيغة الجامعة المنتجة في تحسين الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس الجامعي .

٣- تعدد الفئات المستفيدة من هذا البحث ، حيث من المتوقع أن يستفيد من هذا البحث الفئات التالية :

- مسئولو التعليم العالى بشكل عام ، وذلك بتحسين أساليب المشاركة والرؤية المشتركة ورصد سبل التعاون الجامعي.
- أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة ، حيث تصبح مهمتهم أسهل و أعمق ، ويُصبحون أقدر على الإنتاج المعرفي وتبادلته .
- الإدارات الجامعية ؛ حيث مساعدتهم فى تحويل مؤسساتهم الجامعية إلى مؤسسات منتجة، تُدعم التنمية الاقتصادية والمجتمعية من خلال الناتج العلمي التطبيقي والدراسات والإستشارات من ناحية، وتوفير مصادر تمويلية غير تقليدية للجامعة من ناحية أخرى .
- طلبة الدراسات العليا ؛ بصفتهم باحثون في ميدان التربية بصفة عامة .

منهج البحث

تستخدم الباحثة المنهج الوصفي ؛ وذلك لتناسب هذا المنهج مع طبيعة البحث الحالى حيث يقوم المنهج الوصفي بوصف الوضع الراهن وتحديد الظروف والعلاقات بين الوقائع ولا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات وتبويبها فقط بل يتضمن قدرًا من التفسير لهذه البيانات (جابر ، كاظم ، ١٩٩٥ م ، ١٣٤) ، فاستخدمته الباحثة لتحليل وتشخيص واقع الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بورسعيد لوضع تصور مقترح لتطويره فى ضوء متطلبات وأسس الجامعة المنتجة .

مصطلحات البحث

تمثلت مصطلحات الدراسة فى :

أولاً الجامعة المنتجة :

يُنظر للجامعة المنتجة على أنها تلك الجامعة التى تقوم ببعض الأنشطة التى تُحقق من خلالها موارد مالية تنعكس بالفائدة عليها وعلى العاملين بها ، بشرط ألا تتعارض هذه الأنشطة مع الوظائف الأساسية للجامعة ولا تُؤثر عليها فى تأدية هذه الوظائف ، وتعتمد على الربط بين الوظائف الثلاث والنظر إليها على أنها كل متكامل يُؤثر كل منها فى الآخر، وعلى حرية الجامعة فى تسير شئونها ووضع قوانينها ولوائحها التنظيمية والإدارية والمالية وموقفها من القضايا المجتمعية (حامد وآخرون ، ٢٠٠٨ م ، ١٧٢) .

وتُعرف الباحثة الجامعة المنتجة إجرائيًا كصيغة جديدة للتعليم الجامعي تُعمق الأدوار الموكلة إلى الجامعة على نحو أكثر إيجابية و أكثر فاعلية مع البيئة المحيطة بها ، ومشاركة كافة مؤسسات المجتمع المختلفة في تنفيذ برامجها وتطويرها وتقديم المشورة لما تمتلكه من كوادر بشرية مؤهلة على أعلى مستوى ، فهي جامعة تسعى إلى تحقيق وظائفها المتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع من خلال أساليب جديدة متعددة يقوم بها عضو هيئة تدريس جامعي مؤهل أكاديميًا ومهنيًا لمواجهة المتغيرات العالمية المعاصرة .

ثانياً الأداء الأكاديمي والمهني لعضو هيئة التدريس :

يُعرف الأداء الأكاديمي بأنه الطريقة التي تحدد من خلالها كيفية قيام عضو هيئة التدريس بمهامه الجامعية بهدف إثراء المعرفة من خلال البحث ونقلها من خلال التدريس ، ومن خلال خدمته وتميمته لمجتمعه (بدح ، ٢٠١٥ م ، ٨٠) .

ويُعرف الأداء المهني بأنه محصلة المهمات الوظيفية والتدريسية والبحثية وخدمة المجتمع الموكلة لعضو هيئة التدريس والتي يقوم بها على أكمل وجه لتحقيق الأهداف الوظيفية لمهنته (العمرى ، ٢٠١٥ م ، ٣٦٠٠) .

وتُعرف الباحثة الأداء الأكاديمي والمهني لعضو هيئة التدريس إجرائيًا بأنه ما يقوم به عضو هيئة التدريس من أدوار ونشاطات في الجامعة أو خارجها من أجل إحداث التغييرات المنشودة في أركان العملية التعليمية ولتحقيق أهداف الجامعة ورسالتها وتوقعات المجتمع .

الدراسات السابقة :

تنوعت الدراسات السابقة إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية ، رُوعى في ترتيبها أن تكون من الأحدث إلى الأقدم ، وذلك على محورين :

- المحور الأول : ويتضمن الدراسات والبحوث التي تناولت الجامعة المنتجة .
- المحور الثاني : ويتضمن الدراسات والبحوث التي تناولت الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي .

أولاً : الدراسات المتعلقة بالجامعة المنتجة وسوف يتم تقسيمها إلى جزئين :

أ- الدراسات العربية :

(١) دراسة " الطراونة " (٢٠١٩ م) بعنوان " تصور مقترح لبناء الاتجاهات التنظيمية الاستثمارية لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية الحكومية في ضوء مبادئ الجامعة المنتجة " هدفت الدراسة إلى بناء تصور للاتجاهات التنظيمية الاستثمارية لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية الحكومية في ضوء مبادئ الجامعة المنتجة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلي العديد من النتائج من أهمها : أن تقديرات القادة الأكاديميين في الجامعات

الأردنية الحكومية عن درجة تطبيق مبادئ الجامعة المنتجة في الجامعات الأردنية الحكومية قد جاءت بدرجة مرتفعة بصورة عامة ، وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تُعزى لمتغير الموقع القيادي في مجالات الاتجاهات التنظيمية الاستثمارية ، مع وجود فروق ذات دلالة احصائية تُعزى لمتغير الكلية ولصالح الكليات العلمية في مجال الاستثمار في البرامج الأكاديمية ومجال الاستثمار في الأنشطة والمشاريع الاستثمارية لدى القادة الاكاديميين في الجامعات الأردنية الحكومية . وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها اقتراح تصور لبناء الاتجاهات التنظيمية الاستثمارية لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية الحكومية في ضوء مبادئ الجامعة المنتجة باستخدام برنامج بيرت (PERT) .

(٢) دراسة " على ، عاشور " (٢٠١٨ م) : بعنوان " دور الإدارة الجامعة في تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة في جامعة اليرموك : العقبات والحلول " هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة الجامعة في تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة في جامعة اليرموك ، ودراسة العقبات التي تواجه تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة، وما الحلول المقترحة التي يقدمها أفراد عينة الدراسة حول تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة. واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي لوصف الوصف الوضع الراهن لجامعة اليرموك .

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود عدداً من العقبات التي تعترض مفهوم الجامعة المنتجة وكان أبرزها : قلة مصادر التمويل ، والتي نتج عنها قلة استحداث تخصصات تُواكب سوق العمل ، وقلة التجهيزات العلمية اللازمة ، وذلك إلى جانب تزايد أعداد الطلبة وعدم تفرغ أعضاء هيئة التدريس لدعم الجامعة في عملية التحول إلى جامعة منتجة ، إذ أنهم مشغولون بشكل كبير في تغطية المتطلبات لهذه الأعداد المتزايدة من الطلبة من حيث المساقات الأكاديمية وتوفير الأنشطة المنهجية وغير المنهجية وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات : ضرورة مساعدة الجامعات لتصبح قادرة على الاعتماد على التمويل الذاتي نتيجة للموارد المالية المتحققة لتطبيقها مفهوم الجامعة المنتجة . تهيئة القادة الأكاديميين لتطبيق مفهوم الجامعة المنتجة .

(٣) دراسة " المحياء " (٢٠١٦ م) : بعنوان " دور البحث العلمي في تحول الجامعات الحكومية السعودية إلى جامعات منتجة استراتيجية مقترحة " هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البحث العلمي و المعوقات والتحديات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات السعودية وتقديم إستراتيجية لاستخدام البحث العلمي لتحويل الجامعات الحكومية السعودية لجامعات منتجة . واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي لجمع البيانات والتعرف على واقع البحث العلمي في المملكة وأهم التحديات والمعوقات التي تُواجهه .

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها نمو الإنتاج البحثي للمملكة العربية من حيث إجمالي عدد الأبحاث التي نُشرت وتم اعتمادها ، وذلك مع وجود عدد من التحديات والمعوقات التي

تواجه البحث العلمى فى الجامعات السعودية والتي صُنفت إلى تحديات متعلقة ببيئة البحث العلمى وتحديات متعلقة بالباحث ، وتحديات متعلقة بمخرجات البحث العلمى وتحديات متعلقة بتمويل البحث العلمى وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات : إنشاء مرصد وطنى للأبحاث وعقد شراكات مجتمعية عن طريق المرصد المقترح بين مؤسسات الانتاج والمؤسسات البحثية.

– الدراسات الأجنبية :

(١) دراسة برونا، أسوك ، ٢٠١٨ م "بعنوان "الجامعات والإنتاجية : لمحة عن نواحي الجامعة المنتجة فى المؤسسات الحكومية بالتعليم الجامعى"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الوضع الراهن لمؤسسات التعليم الجامعى الحكومية بألبانيا لمساعدة السلطات العليا بالدولة لتحسين هذه المؤسسات وفق ما يتطلبه نموذج الجامعة المنتجة .وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى لوصف الوضع الراهن لخمس جامعات حكومية بألبانيا وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها : أن مؤسسات التعليم الجامعى الحكومى وبخاصة فى ألبانيا قد شهدت تغيرات مختلفة ، هذه التغيرات جلبت تداعيات وتحديات مختلفة لتلك المؤسسات ،إن الجامعات الحكومية بألبانيا لديها مصادر دخل محدودة للغاية جدا ، حيث يأتى أكثر من ٥٠% إلى ٦٠% من دخلها من الحكومة ، ففى تفتقر إلى مصادر تمويلية متنوعة ، كما توصلت إلى أن القيادة الجامعية تلعب دور بالغ الأهمية فى دفع الجامعة نحو الإنتاجية ، فهى المسئولة عن وضع رسالة ورؤية واضحة للجامعة المنتجة بحيث أنها تدعم التعليم المنتج وتوفر سبل التدريب فى مواقع الإنتاج ،وكذلك وضع نظام رسمى للحوافز والمكافآت يستهدف كل العاملين بالجامعة وبالأخص أعضاء هيئة التدريس المتميزين فى مجال البحث العلمى والتدريس . وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة عقد البحوث العلمية والصناعية والقيام بتسويقها لتوفر موارد إضافية للجامعات وزيادة المنح من المشاريع الوطنية والدولية وذلك إلى جانب جمع التبرعات من المجتمع التى تتواجد فيها الجامعة .

(٢) دراسة Lamine,w ، Pugh,R ، ٢٠١٨ م :بعنوان " الجامعة المنتجة وخدمة المجتمع :

ما الدور الخدمى للأقسام الأكاديمية للجامعة المنتجة "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الجامعة المنتجة وعلاقتها فى خدمة المجتمع ، وإلقاء الضوء على الأنشطة التى تقوم بها و توضيح دور الأقسام الأكاديمية بها فى تعزيز نتائج الدخل القومى والتنمية الاقتصادية فى النطاق الإقليمى التى تقع فيه الجامعة واستخدمت هذه الدراسة منهج دراسة الحالة ، وذلك فى القسم الريادى فى معهد EMLYON ومعهد ريادة الأعمال وتطوير المشاريع بجامعة لانكستر لتعزيز دور الجامعى فى التنمية الاقتصادية الإقليمية .وتوصلت الدراسة إلى أن الأقسام الأكاديمية بالجامعات المنتجة تتيح الفرصة لتحقيق شراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والصناعية والتجارية ، هذه الشراكة توفر لأعضاء هيئة التدريس والجامعات من ناحية فرصة

التطبيق الميدانى لأبحاثهم العلمية وتوظف مهاراتهم ومعارفهم لمواجهة التحديات والمتغيرات المعاصرة ، ومن ناحية أخرى توفر الفرصة لتلك المؤسسات الإنتاجية لتغيير وتطور برامجها ومشاريعها ، وبذلك يتم تبادل الخبرات بين الطرفين بما يحقق التنمية الاقتصادية الإقليمية .

(٣) دراسة Alexandre & Cruz ، الكسند روكروز (٢٠١٤ م) : بعنوان: "ما روابط قطاعات الجامعة المنتجة ذات الأهمية داخل بلد صغير؟"

هدفت هذه الدراسة إلى وضع استراتيجية لتعزيز قنوت التفاعل بين الجامعة والقطاع الإنتاجي في بلد إفريقي صغير وهو كابو فيردى ، كما تناولت الدراسة الآثار المترتبة لاستغلال الموارد البشرية الأكثر معرفة في خلق دور جديد للجامعة في تحقيق التنمية المجتمعية واستخدمت هذه الدراسة منهج دراسة الحالة في كابو فيردى لتجميع البيانات اللازمة وتحليلها وتطبيقها على البلدان المشابهة لكابو فيردى لتحقيق التقدم والتنمية في البلدان الإفريقية النامية وتوصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها : أن البلدان الإفريقية ذات إمكانيات محدودة مما يدفعها إلى استخدام مجموعة من قنوت التفاعل تقوم على نشاطات تستثمر المعارف والبحوث لتوفير مصادر تمويلية للجامعات لتعويض التمويل الحكومي الضعيف ، وهذا يتطلب فتح قنوت اتصال بينها وبين الدول المتقدمة كالولايات الأمريكية والمملكة المتحدة للاستفادة من تجاربهم وأخذ ما يتناسب مع إمكانيات البلدان الإفريقية النامية وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من أهمها : ضرورة تعزيز روابط القطاع الإنتاجي الجامعي ، وفقاً لنضج القدرات العلمية والتكنولوجية للأوساط الأكاديمية ومستوى القدرات التكنولوجية للقطاع الإنتاجي ، حيث ترتكز الاستراتيجية المقترحة لتعزيز القطاع الإنتاجي الجامعي على الإمكانيات المحددة لبلد جزري صغير ، وذلك من خلال أشخاص مدربين تدريباً عالياً وذلك لإحداث روابط جديدة بين الحكومة والجامعة والقطاع الإنتاجي لدعم دور جديد للجامعة في عملية التطوير .

ثانياً : الدراسات المتعلقة بالأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس وسوف يتم تقسيمها إلى جزئين :

أ- الدراسات العربية :

(١) دراسة العمرى (٢٠١٥ م) : بعنوان " العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة اليرموك "

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة الارتباطية بين الرضا الوظيفي والأداء المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة اليرموك ، وذلك بالتعرف على مستوى الرضا الوظيفي والأداء المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة اليرموك. واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها : أن مستوى الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة اليرموك كان متوسطاً . وضرورة تعزيز الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس، والمحافظة على المستوى المرتفع

الذي حققه أعضاء هيئة التدريس من خلال ما أظهرته نتائج الدراسة، وذلك بتفعيل نظام الحوافز والترقيات، أنظمة التقويم المختلفة. وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات: ضرورة اهتمام القادة الأكاديميين في جامعة اليرموك بالعوامل والظروف الوظيفية المؤثرة في الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس، لأنهم العنصر الرئيس والأهم في الجامعات، فرضاهم الوظيفي ينعكس على أدائهم المهني وإنجازهم الوظيفي.

(٢) دراسة آل سليم (٢٠١٤م): بعنوان " تأثير صعوبات العمل في جودة الأداء الأكاديمي : دراسة حالة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة السلطان قابوس "

هدفت الدراسة إلي التعرف على التعرف على الصعوبات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في جامعة السلطان قابوس، ومدى تأثيرها على جودة التعليم بالجامعة؛ وتُركّز على أربعة متغيرات هي: المعامل والأدوات المساعدة في التدريس والترقية العلمية والإدارة وخدمة المجتمع، كما هدفت الدراسة أيضا إلى التعرف على الفروق الفردية ذات الدلالة الإحصائية بين أعضاء هيئة التدريس في تعرضهم لتلك الصعوبات. واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلي العديد من النتائج من أهمها: أن جميع عناصر جودة التعليم تتكامل فيما بينها، ولا يُمكن تغليب عنصر على آخر للوصول بالتعليم في جامعة السلطان قابوس إلى الجودة المطلوبة ؛ وصولاً إلى الاعتماد الأكاديمي للبرامج ، وأن عضوية هيئة التدريس يقوم بجميع العناصر والمكونات التي تتكون منها عناصر الجودة الشاملة، مثل: التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع . وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات: تشجيع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة على الإسهام في البحوث العلمية سواء أكانت من خلال النشر العلمي والإنتاج الفكري، أم من خلال مساعدة زملاء آخرين بالإجابة عن استباناتهم وغيرها من أدوات البحث العلمي.

(٣) دراسة " عبد الوهاب " (٢٠١٣م) بعنوان " تقييم الأداء المهني لعضو هيئة التدريس بكلية التربية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي "

هدفت الدراسة إلي تقييم الأداء المهني لعضو هيئة التدريس بكلية التربية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا على ضوء بعض مع معايير ضمان جودة مؤسسات التعليم الجامعي في السودان من وجهة نظر طلاب المستوى الرابع بكلية التربية للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤م. واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلي العديد من النتائج من أهمها: يُحقق عضو هيئة التدريس بكلية التربية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا جميع معايير تقييم الأداء المهني في ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة. وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات: ضرورة التطوير المستمر لمقررات التعليم العالي

من خلال تخصيص برنامج للبحث والتطوير والميزانية المالية المناسبة والموارد البشرية الملائمة لتفعيل المقررات الجامعية وتطويرها مع المعرفة الحالية .

ب- الدراسات الأجنبية :

(١) دراسة " *Punongbayan , Bauyon* ، ٢٠١٥ م " بعنوان " الأداء التدريسي لأعضاء هيئة

التدريس المعلمين في جامعة ولاية واحدة في الفلبين "

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في إحدى الجامعات في الفلبين كما يراها الطلاب أنفسهم خلال العام الأكاديمي ٢٠١٢م-٢٠١٣ م لوضع خطة عمل لتعزيز أداء أعضاء هيئة التدريس الجامعي . و اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للبحث لوصف وتحليل الظروف السائدة و للإجابة على الأسئلة المطروحة والوصول إلى الحقائق المتعلقة بالظروف القائمة وتوصلت الدراسة إلي العديد من النتائج من أهمها : أن الأساتذة المدربين ينظرون إلى أدائهم التدريسي على أنه جيد جدا وأنهم مؤهلون لتدريس الموضوعات التي يتعاملون معها والدليل على ذلك وجود تفاعل جيد بين الطلاب داخل الفصل الدراسي . أما الطلاب الجدد يعتقدون أن أداء أعضاء هيئة التدريس كان جيد فقط. وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من أهمها : ضرورة أن يمارس الأساتذة كامل إمكاناتهم في التدريس ليصبحوا متميزين مع ضرورة توفير كافية الإمكانيات والوسائل التعليمية التي تُعينهم على تقديم أداء أكاديمي ومهني يتناسب مع المتغيرات والتحديات المعاصرة .

(٢) دراسة " *Chen* ، ٢٠١١ م " بعنوان : "مصفوفة استراتيجية لتحسين الأداء الأكاديمي والمهني

لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي وتعزيز رضاهم الوظيفي "

هدفت هذه الدراسة إلى تحسين الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم الجامعي وتعزيز رضاهم الوظيفي وذلك انطلاقاً من علاقة الرضا الوظيفي عضو هيئة التدريس بالجامعة ومستوى أدائه الأكاديمي والمهني ومدى إنتاجيته ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و مستعينة باستبانة مقدمة لمجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة .وقد توصلت الدراسة إلي وضع مصفوفة استراتيجية لتحسين الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس بالجامعة ، والتأكيد على وضع نظام لرواتب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بما يسمح لهم بالتفرغ لأداء رسالتهم العلمية ، أخذ الترتيبات اللازمة لتقاعد أعضاء هيئة التدريس وسن القوانين التي تتناسب مع مكانة عضو هيئة التدريس العلمية والاجتماعية بما يُحقق الأمن الوظيفي لهم ، وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من أهمها : ضرورة إتاحة الفرص أمام أعضاء هيئة التدريس بالجامعة للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات التي تخص الحياة الجامعية ، والاهتمام بزيادة الرواتب بحيث تغطي تكاليف المعيشة وبشكل يقلل من شعورهم بأن رواتبهم تقل عن باقي فئات المجتمع على أن تتناسب مع مكانتهم الاجتماعية ،

الاهتمام بعضو هيئة التدريس المتميز من خلال تقديم الحوافز المادية والمعنوية والتي تسهم فى رفع مستوء الأداء لديهم .

(٣)دراسة "Dolan" ، ٢٠١١ م " بعنوان " أثر الإجتماعات الدورية للإدارة الجامعية على الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة "

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير الإجتماعات الدورية بين أعضاء هيئة التدريس الإدارات الجامعية ، وقد استخدمت الدراسة المنهج النوعي لتدرس طبيعة الإجتماعات الجامعية التي تعقد بين أعضاء هيئة التدريس و الإدارة بالجامعة ، توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج من أهمها : أن عدد قليل من المشكلات التي يتعرض لها عضو هيئة التدريس يُمكن حلها ومعالجتها من خلال الإجتماعات الدورية مع الإدارات الجامعية ، على الرغم جهودها فى تعزيز شعور العاملين بالجامعة من أعضاء هيئة التدريس للانتماء والولاء لمؤسستهم ، بما ينعكس تلقائيا على أدائهم الأكاديمي والمهني ويجعلهم يؤدون عملهم بكل إخلاص وإتقان ، كما أن أهم القضايا الرئيسية التي يهتم بها أعضاء هيئة التدريس هي : قلة الاعتراف بقيمة عضو هيئة التدريس الجامعي مما يؤثر على أدائه أكاديمياً ومهنياً ، ندرة الفرص لتطوير المهارات الذاتية لعضو هيئة التدريس ، ندرة الاتصال بين عضو هيئة التدريس و الإدارة الجامعية ، تعرض عضو هيئة التدريس للاستغلال من قبل الجامعة للاشتراك فى البرامج الأكاديمية دون مقابل مادي مجزى مما يجعله يشعر بقلّة التقدير .

التعليق العام على الدراسات السابقة :

أولا من حيث الهدف :

هدفت الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت الجامعة المنتجة بصفة عامة إلى التعرف على الأثر المعرفية للجامعة المنتجة وأهم متطلبات الأخذ بها و أهم دواعى الأخذ بنموذج الجامعة المنتجة وأهم الأسس التي تقوم عليها وأهم النماذج العالمية والعربية للجامعة المنتجة بينما هدفت الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت الأداء الأكاديمي والمهني بصفة عامة إلى التعرف على واقع الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وتقييمه ووضح استراتيجيات مقترحه لتطويره وتحسينه .

ثانياً من حيث المنهج :

اتفقت معظم الدراسات والبحوث السابقة على المنهج المستخدم والذي تمثل فى المنهج الوصفي باعتباره أكثر المناهج البحثية ملاءمة لطبيعة مثل هذه الدراسات والبحوث ، مع وجود بعض الدراسات التي استخدمت المنهج التجريبي و المنهج الإستقرائي .

ثالثاً مدى الاستفادة من الدراسات والبحوث السابقة :

استفادت الباحثة من الدراسات والبحوث السابقة فى التعرف على ماهية الجامعة المنتجة وماهيتها وفلسفتها وأهم الأسس التى تقوم عليها وأهم وظائفها ، كما استفادت الباحثة منها فى التعرف على واقع الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية المختلفة ومحاولات الإرتقاء به وتحسينه ليؤاكب التحديات العالمية المحيطة بالنظام التربوي الجامعي والمؤثرة فيه .

المعالجة النظرية للدراسة**المحور الأول : الأطر الفلسفية والفكرية التى تركز عليها الجامعة المنتجة****أولاً ماهية الجامعة المنتجة :**

ترتكز الجامعة المنتجة على قيام مؤسسات التعليم الجامعي والعاملين بها من أعضاء هيئة التدريس ببعض الممارسات التي تستطيع من خلالها توفير بعض الموارد المالية بما يعود بالفائدة عليها وعلى العاملين بها ، من علمائها وباحثيها فى مختلف المجالات والتخصصات، حيث يُمكن الاستفادة منهم لخدمة مجال الأعمال وقطاعات الإنتاج الخاص والعام من خلال إجراء الدراسات والبحوث العلمية التطبيقية وتقديم المشورة بما يُعود على الجامعة بموارد مالية إضافية، كما يُمكن أن تمتلك الجامعة مزارع ومستشفيات وورش وغيرها من المراكز التي يُمكن أن تستثمر كمراكز إنتاج، والجامعة لا تسعى بهذا إلى الدخول في منافسة مع المؤسسات الإنتاجية الأخرى لتحقيق ربح اقتصادي، ولكنها تكتفي ببعض الأنشطة التي تُساعد على تحقيق ربح معقول يُساعد على تغطية نفقاتها (الهلالى ، ٢٠٠٣ م ، ٥٩) .

كما يُقصد بالجامعة المنتجة تلك الجامعة التي تحقق من خلال تداخل وظائفها الثلاثة التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع مع زيادة الأنشطة الإنتاجية للجامعة، ورفع الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي من خلال تسويق منتجاتها، وخدماتها، وإمكانياتها البحثية، والمادية، بالشكل الذي لا يتعارض مع المفهوم العام للجامعة وإنما يتعدى ذلك إلى ممارسة النشاطات الإنتاجية المناسبة للعملية التعليمية، ومتابعة مشكلات الإنتاج والتطوير في حقل العمل، وكما يُمكن للجامعة أن تمتلك مزارع ومستشفيات وورش ومراكز، يمكن أن تُستغل كمراكز إنتاج، ويُمكن للجامعة أيضاً أن تدخل مجال الصناعة بالتدريج مستغلة إمكانياتها العلمية والبشرية المتميزة من أعضاء هيئة التدريس في هذا الصدد، الأمر الذي يُحقق لها موارد مالية بما يُقلل من اعتمادها على التمويل الخارجي، ويعزز دورها ووظائفها (بوفالطة ، ٢٠١٥ م ، ٣٧٩) .

ثانياً فلسفة الجامعة المنتجة :

وقد أشار عبد الحسيب (٢٠٠٦ م ، ١٢١) إلى أن فلسفة الجامعة المنتجة تكمن فى عدة نقاط يُمكن إجمالها فيما يلي:

١. جعل الجامعة بمثابة بيت الخبرة للمجتمع من خلال ما يقوم به عضو هيئة التدريس من أدوار متعددة ، وما تؤديه الجامعة من أنشطة مختلفة لأفراد المجتمع ومؤسساته ، مقابل موارد إضافية تُستخدم لتحسين العملية التعليمية .
٢. التداخل والتكامل بين وظائف الجامعة الثلاث التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. تنوع التخصصات والكليات تبعاً لتنوع البيئات المحلية بحيث تتناسب مع طبيعة كل بيئة محلية وقطاعات الإنتاج فيها .
٣. جعل الجامعة مركزاً للإنتاج المعرفي والفكري وذلك من خلال إنتاج المعرفة من قبل أعضاء هيئة التدريس الجامعي ونشرها، وتقديم إنتاج علمي قادر على المنافسة العالمية.
٤. القيام بمختلف أنواع البحوث في شتى القطاعات والقيام بتسويق ؛ بهدف الوفاء باحتياجات المجتمع ومتطلباته، وتهيئة المناخ الملائم للبحث العلمي التطبيقي الذي يُسهم في زيادة العمليات الإنتاجية داخل كل من الجامعة والمؤسسات المجتمعية .
٥. إتاحة طاقات وكفاءات الجامعة البشرية من أعضاء هيئة تدريسية وأساتذة أجلاء وكذلك مرافقها وإمكاناتها المادية ؛ ليستفيد منها المجتمع مقابل عوائد مادية مناسبة .
٦. تحقيق الترابط الوثيق بين الإعداد الأكاديمي للطلاب، والبحث العلمي المرتبط بالعمليات الإنتاجية داخل المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية، وزيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لكل من المؤسسات التعليمية الجامعية، والمؤسسات الاقتصادية المجتمعية .
٧. فتح قنوات الشراكة مع مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية من خلال تلبية احتياجاته من الكوادر البشرية المدربة الماهرة القادرة على البحث والمشاركة في إيجاد حلول لمشكلاته وقضاياها وتنظيم برامج تعليمية وتدريبية لمؤسسات المجتمع مثل برامج التدريب التحويلي، والتعليم المتناوب، والتعلم المستمر.

ثالثاً أهداف الجامعة المنتجة :

- فى ضوء مفهوم الجامعة المنتجة وفلسفتها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، منها:
- توفير مصادر تمويل ذاتية للجامعات من خلال تفعيل الدور الإنتاجي لرأس المال المادي والمعرفي المتاح للجامعات وتحقيق استقلالية الجامعات و زيادة قدرة الجامعات التنافسية لتتوافق مع متغيرات العصر والنظم العالمية (الخليفة، ٢٠١٣م ، ١٠٤) .
- ترسيخ مفهوم الشراكة المجتمعية بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات والعمل على تفعيلها للقضاء على الثنائية بين النظرية والتطبيق لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدمية من الكوادر البشرية وصولاً لتحقيق التعليم المنتج وإعداد الكوادر البشرية القادرة المؤهلة للإنتاج ومن ثم تتحول الجامعات إلى بيوت خبرة

تحقيق النفع بين قطاع التعليم وقطاع الأعمال والإنتاج ، ويرسي دعائم الأمن داخل المجتمع (صائغ ، متولى ، ٢٠٠٥ م ، ٣٨) .

- رفع مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية وزيادة إنتاجية التعليم الجامعي الفكري والمادي، وتطوير أداء نظام التعليم الجامعي ضمانًا لتحقيق الجودة الشاملة للنظام والمساهمة في علاج مشكلة البطالة لدي خريجي الجامعات.، و تنمية الاقتصاد الوطني باعتبار أن التعليم والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، وتوفير أهم عناصرالإبداع والإنتاج وهو الإنسان، وتحقيق التنمية المستمرة للمجتمع (على ، ٢٠٠٤ م ، ١٨) .

- المشاركة المباشرة فى التطوير والإبتكار وإيجاد الخبرة التقنية وتطويرها والمساعدة في تطويعها ولتقديم الاستشارات الفنية لمؤسسات القطاع العام والخاص ومعالجة مشكلات حقل العمل والإنتاج وتوسيع برامج التعليم والتدريب المستمر و القيام بالبحوث التطبيقية التي يتم إجراؤها في مجالات العمل التطبيقي في المؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية والتي تهدف إلى تطوير الأساليب التقنية المختلفة التي تنعكس على تحقيق التنمية(الخطيب، ٢٠٠٣ م ، ٢٧٣)

رابعاً معايير الجامعة المنتجة ومتطلباتها :

وضع (زاهر وأخرون ، ٢٠١٣ م) و (محمد ، ٢٠٠٨ م) تصور لأهم معايير الجامعة

المنتجة وذلك على النحو التالى :

أولاً معايير خاصة بالفلسفة والأهداف :

يجب على واضعى الأهداف أن يضعوا في أذهانهم ضرورة أن تتحول أهداف الجامعات من تركيزها على وظيفة التدريس إلى تركيزها على البحث العلمى والإنتاج والتعليم مع توجيه ذلك لخدمة المجتمع ، وأما عن المعايير التي يجب توافرها في الفلسفة والأهداف فهي كما يلي:

- الاستيعاب لفلسفة الجامعة المنتجة استيعاباً موضوعياً.

- إذابة الفوارق بين وظائف الجامعة التدريس، البحث العلمى، خدمة المجتمع والنظر إليها

على أنها منظومة متكاملة تُؤثر وتتأثر ببعضها حتى يُمكن الانفتاح على المجتمع بمؤسساته المختلفة.

ثانياً معايير خاصة بعضو هيئة التدريس :

يقع على عضو هيئة التدريس مسؤولية كبيرة في عملية إعداد طالب الجامعة المنتجة، وهناك

مجموعة من المعايير الواجب توافرها في عضو هيئة التدريس، وهي على النحو التالى:

- الاهتمام بإعداد أعضاء هيئة التدريس مهنيًا وعلميًا وثقافيًا واجتماعيًا فى ضوء فلسفة

الجامعة المنتجة وعلاقتها بسوق العمل .

- التنمية المهنية والأكاديمية لعضو هيئة التدريس، وذلك من خلال عقد برامج دورات تدريبية حول الإبداع وتنميته، وكيفية الكشف عن المبدعين وسبل رعايتهم، وطرق التدريس الإبداعي، وكذلك الاهتمام بعقد الندوات والمؤتمرات.
- تحسين الأوضاع المادية لعضو هيئة التدريس، بما يتفق مع مستواه الاجتماعي وما تقتضيه الظروف الاقتصادية، حتى يتفرغ لأعماله التدريسية والبحثية دون الانشغال بأعمال أخرى لا علاقة لها بوظيفته لزيادة موارده المالية.
- توفير فرص تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس وخبراء الإنتاج والتعرف على المشكلات الإنتاجية ومن ثم يتم توجيه أبحاث أعضاء هيئة التدريس بما يخدم القطاع الإنتاجي.

ثالثاً معايير خاصة بالوظيفة التعليمية والتدريسية :

- التعليم من الوظائف الأساسية للجامعة المنتجة ويشتمل على طرق تدريس، ومناهج تعليمية، وأساليب الامتحانات والتقييم، والمباني والتجهيزات التعليمية حتى تكون ملائمة مع فلسفة الجامعة المنتجة ، وسوف يتم تناول كل معيار على حدة وذلك على النحو التالي :
- معايير خاصة بطرق التدريس الجامعية:
 - هناك ثمة معايير ينبغي توافرها في طرق وأساليب التدريس الجامعي حتى تكون ملائمة للجامعة المنتجة، وهي كالتالي :
 - الابتعاد قدر الإمكان عن الأساليب التقليدية في التدريس كالمحاضرات، والتركيز على الطرق الحديثة التعلم الذاتي، وأسلوب حل المشكلات، وغيرها من الأساليب التي تجعل الطالب متعلم منتج وفعال.
 - تقديم عضو هيئة التدريس لطلابه الطرق التي تُساعدهم على التعلم النشط والمستمر ، فيتعرض الطالب لطرق البحث والتنقيب ولطرق التعلم النقدي والوسائل التكنولوجية الحديثة في التعليم .
 - إعداد الطلاب لسوق العمل والإنتاج ، لتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية ليُصبحوا مشاركين على نحو كامل في مجتمعاتهم ومروجين للتغيرات الاجتماعية الإيجابية والإصلاحية على أساس من العدالة والديمقراطية .
 - زيادة فعالية التدريب الميداني، لربط التعليم بمواقع العمل والإنتاج.
 - معايير للمناهج والمقررات الدراسية والتقييم :
 - من أهم ما تهتم به الجامعة المنتجة هو تطوير المناهج والمقررات الدراسية لأنها تُشكل عقلية الطلاب وذلك على النحو التالي :

- تطوير المناهج التعليمية وإدخال برامج دراسية جديدة تتطلبها مجالات الإنتاج، وهذا يفرض على الجامعة ضرورة دراسة خطط التنمية دراسة علمية أي أن تكون مرتبطة بواقع المجتمع وقضايا ومشكلاته .
 - إعادة النظر فى صياغة المناهج لتراعى تسهيل اكتساب المهارات وكفايات وقدرات الاتصال والتحليل الابتكار والنقدى والتفكير المستقل والعمل الجماعى فى سياقات متعددة الثقافات .
 - صياغة المناهج والمقررات الدراسية بشكل يشجع على البحث والتعلم الذاتى.
 - شمولية عملية التقويم و تطوير آلياتها وتنوع وسائلها .
 - قناعة عضو هيئة التدريس بأن عملية التقويم وسيلة وليست غاية .
 - معايير للبنية والتجهيزات التعليمية :
- هناك معايير خاصة بالبنى والمعامل والمختبرات والمكتبات، من الضروري توفيرها لضمان سير وتيسير العملية التعليمية وتوفير الوقت والجهد على أعضاء هيئة التدريس والطلاب ، ومنها:
- توفير بنية أساسية ومبانى ومرافق وكافة التجهيزات داخل الجامعة، مناسبة لجذب أعضاء هيئة التدريس والطلاب لتمضية أطول وقت ممكن داخل كلياتهم .
 - تزويد المعامل والمختبرات بالأدوات والأجهزة التكنولوجية الحديثة.
 - تطوير المكتبات الجامعية متطورة وفقاً للتقنيات الحديثة، ومزودة بشبكة معلومات قومية ومربوطة بالشبكات العالمية ، ومزودة بالمراجع والكتب العلمية الحديثة.
- رابعاً معايير خاصة بوظيفة البحث العلمى:
- ومن المعايير الأساسية للجامعة المنتجة الاهتمام بالبحث العلمى ومراكز البحث العلمى الجامعية ، ومنها ما يلي:
- تحديد أهداف البحث العلمى وأولوياته ، مع مراعاة الدراسة العلمية والتقييم الموضوعى لأوضاع التعليم الجامعي والواقع الاجتماعي والاقتصادى .
 - إعادة النظر فى الانفصال التام بين العلوم الدقيقة والطبيعية وبين العلوم الاجتماعية والإنسانية ، وتشجيع تشارك وتكامل حقيقى داخل البحوث العلمية و بين الفروع والمجالات العلمية من خلال البحوث البينية **Inter disciplinary** والبحوث متعددة المجالات **Multi disciplinary** .
 - وضع خرائط بحثية تتشارك فى وضعها الجهات وعلى رأسها عضو هيئة التدريس بالجامعة والمستفيدين ، على أن تُراعى احتياجات القطاعات المختلفة وتوازن بين نوعية البحوث وتنظر إلى احتياجات المدى البعيد والقريب وتهتم بالبحوث البينية متعددة المجالات .

- التوجه نحو عقد الندوات والمؤتمرات العلمية بالجامعات وزيادة مشاركة أعضاء هيئة التدريس فيها، وأيضا رجال الصناعة والمهتمين بالبحث العلمي، وذلك لإثراء المعرفة العلمية والتوجه نحو البحوث المهمة بالإنتاج.
- اعتماد صيغة العقود بين الجامعة ومؤسسات العمل المختلفة لضمان حقوق الطرفين وتحديد دور كل منهما.
- الاستفادة من براءات الاختراع والابتكار والعمل على تطبيقها.
- زيادة في المخصصات المالية من قبل الحكومة للإنفاق على البحث العلمي ، مع البحث عن مصادر بديلة لزيادة الإنفاق على البحث العلمي.
- وضع سياسة واضحة لتطوير مؤسسات ومراكز البحث العلمي داخل الجامعة، والتأكيد على دور هذه المراكز في تطوير المؤسسات الإنتاجية .
- اهتمام الحكومات بتكامل السياسات العلمية والسياسات الصناعية ، وتحقيق الانسجام بين عمل المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص والمجتمع المدني .

خامسًا معايير خاصة بوظيفة خدمة المجتمع :

هناك معايير ينبغي توافرها في الوظيفة الخدمية للمجتمع، وهي على النحو التالي:

- ربط الأبحاث العلمية بحاجات ومشكلات المجتمع المحلي التي تنتمي إليه .
- تناسب الجامعة مع احتياجات سوق العمل المتغيرة من العمالة المدربة التي تحول الرصيد الأكبر منها إلى عمال معرفة ، بحاجة إلى مهارات وقدرات متطورة وإمكانيات معرفية هائلة قادرة على الإنتاج والإبداع والتكيف لتلبية حاجات قطاعات الإنتاج والصناعات المتقدمة والمستحدثة .
- تقوية العلاقة بين الجامعات ومراكز الإنتاج بالمجتمع، بما يحقق التفاعل المستمر بين الجامعات ومراكز الإنتاج ؛ وذلك من خلال مكاتب ومراكز استشارية داخل الجامعات لتقديم الخبرة والمشورة للمؤسسات المجتمع الصناعية والإنتاجية، وكذلك وجود مراكز لتسويق البحوث العلمية والتطبيقية التي تفيد الإنتاج، وإجراء البحوث التعاقدية، وإجراء اتصالات دورية برجال الأعمال لمتابعة مشروعاتهم وبرامجهم في ضوء التطورات العالمية، والاستعانة بذوي الخبرة من مديري المؤسسات الإنتاجية وخبرائها في التدريس وخاصة في مجال الدراسات العليا، وقيام أساتذة الجامعات بالتدريس للفنيين والمهندسين العاملين بمواقع الإنتاج.

- تقديم برامج توعية وبرامج تعليم الكبار بمقابل أجر رمزي يعود للجامعة.

سادسًا معايير خاصة بالقيادة والإدارة الجامعية:

من أهم المعايير التي ينبغي توافرها في القيادة الجامعية ، هي على النحو التالي:

- وجود معايير علمية وعالمية لاختيار القيادات الإدارية الجامعية ، بحيث تكون قيادات يُمكنها إحداث التغيير والتطوير .
- الابتعاد عن البيروقراطية والروتين، والتي تُعطل العمل الجامعي ولا تتناسب مع الجامعة المنتجة.
- استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة لتنظيم وإدارة العمل وإتاحة الفرصة لمعظم العاملين بالجامعة المنتجة للمشاركة في إدارتها .

سابعًا معايير خاصة بالتمويل:

وهي على النحو التالي :

- تقديم برامج تدريبية لكافة قطاعات المجتمع، وتقديم الاستشارات الجامعية للقطاع الصناعي والإنتاجي بالمجتمع وذلك بمقابل مادي .
- إقامة المشاريع والبرامج التي تُساعد على التفاعل بين المجتمع وكافة منظومة التعليم الجامعي والبحث العلمي ، كإجراء البحوث التسويقية والاستشارات وتحديث برامج تأهيل العاملين في القطاعات العامة والخاصة.
- إنشاء صناديق استثمار جامعية : حيث يُخصص مبلغ معين من الموازنة السنوية ليُوضع في صندوق يُطلق عليه "صندوق الاستثمار"، ويمكن أن تدعم الحكومة هذا الصندوق .
- رفع الرسوم الدراسية ، مع تخفيض الرسوم الدراسية لغير القادرين والمتميزين علميًا .
- توفير حرية ومرونة في القوانين واللوائح المنظمة للعمل في كليات الجامعة المنتجة لكي تتلائم مع ما يطرأ على المجتمع من تغيرات تستدعي التدخل من قبل إدارة الجامعة .
- وضع خطة عمل وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام على أنشطة الجامعة، مع إحكام الرقابة على بنود الإيرادات ومتابعة تحصيلها، وفي نفس الوقت يتم مراجعة الإنفاق بما يضمن حسن توظيف الموارد .

المحور الثاني: الأداء الأكاديمي والمهني لعضو هيئة التدريس

أولاً مجالات الأداء الأكاديمي والمهني لعضو هيئة التدريس الجامعي :

يُمثل عضو هيئة التدريس الجامعي عنصر أساسي التي يُعتمد عليه في تحقيق الوظائف الأساسية للجامعة ، حيث يُصاغ ويتشكل أداء عضو هيئة التدريس في الجامعة وفق هذه الوظائف، ولهذا فإن مهنة أستاذ الجامعة تُعد من أرفع المهن و أرقاها في جميع المجتمعات وتبذل الجامعات جهداً كبيراً في إعداده وتدريبه وفقاً لسياسات وبرامج خاصة تستمر سنوات طويلة من الجهد والتفكير والبحث والتي تُكفل في النهاية بالحصول على أعلى الدرجات العلمية ، وعلى الرغم من تعدد وظائف الجامعات في العالم، إلا إن القاعدة العامة والشائعة في الوقت الراهن تقول بأن رسالتها تقوم على ثلاث وظائف

رئيسة هي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، لذلك فإن الأداء الأكاديمي والمهني لعضو هيئة التدريس الجامعي يتمركز حول تلك الوظائف وبدرجات متفاوتة (رفع الله ، ٢٠١٥ م ، ٦٠) .
ومن ثم يمكن تحديد أهم الأداءات الأكاديمية والمهنية لعضو هيئة التدريس الجامعي كما حددها (عبد الباسط دياب ، حازم عيسى ، وصلاح النافعة ، عبد الواحد الكبيسي ، وغيرهم) فى ثلاث مجالات رئيسة وهم : التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع .

أولاً التدريس :

يُعد التدريس العمود الفقري للأداء الأكاديمي والمهني لعضو هيئة التدريس والوظيفة الأساسية لجميع مؤسسات التعليم الجامعي ؛ نظرًا إلى أنه يشغل حيزًا كبيرًا من وقت عضو هيئة التدريس ، بالإضافة إلى أثره البالغ على طلاب الجامعة من حيث دوره فى تكوين شخصياتهم وتنمية قدراتهم ومواهبهم ، فضلًا عن إكسابهم كثيرًا من المعارف والمعلومات والمهارات المهنية المتخصصة من ناحية أخرى .

إذ يُعتبر التدريس طريقة عضو هيئة التدريس فى التفاعل المباشر بينه وبين طلابه ؛ وذلك من خلال (أحمد ، ٢٠٠١ ، ٢٨٥) :

- إرشادهم إلى مصادر المعرفة ؛ إذ يُعتبر عضو هيئة التدريس موجه ومرشد لطلابه للوصول للمعلومات والمعارف ومكيفية توظيفها فى حل مشكلاتهم وتنمية مهاراتهم الإبداعية والنقدية .
- الاعتراف بمبدأ الفروق الفردية بين الطلاب ، توفير الفرص التعليمية لجميعهم بطريقة متساوية وإتاحة الفرصة للحوار والمناقشة مع احترام وجهة نظر طلابه وأفكارهم .
- فهمه لطلابه ودراسة مشكلاتهم وحاجاتهم وتفهم ظروفهم وطبيعتهم .
- التمسك بالقيم والتقاليد الجامعية والعمل على بثها فى نفوس الطلاب .
- المشاركة فى أنشطتهم الطلابية وذلك لتحقيق بعض الأهداف ومنها :
 - بث الروح الجامعية السليمة بين أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب .
 - تنظيم الاستفادة من طاقات الطلاب فى خدمة المجتمع وتنمية القيم الأخلاقية لديهم .

وبذلك يكون التدريس الجامعي من أهم الأداءات التى يقوم بها عضو هيئة التدريس فى الجامعات، حيث يقوم بإعداد الطلبة للحياة المستقبلية، ويؤودهم بالمعارف التخصصية والاتجاهات السلوكية الإيجابية والقيمية وكل المهارات العلمية والعملية اللازمة لتأهيلهم كى يُصبحوا أعضاء فاعلين فى خدمة المجتمع ، كما أن مقياس تفوق الجامعات يعتمد على مدى امتلاكها لأعضاء هيئة التدريس مؤهلين تأهيلاً عالياً ، ولذلك يجب العمل على توفير جميع الظروف والإمكانات من جو أكاديمي ملائم وخدمات مختلفة كى تُساهم فى ارتقاء العملية الأكاديمية وتكون قادرة على تلبية حاجات التنمية الشاملة ومتطلبات العصر المتسارعة (فروهوالد ، ٢٠٠٣ م ، ١٣٧) .

ثانياً البحث العلمى :

يُعرف البحث العلمى بأنه كل عمل مُمنهج يهدف إلى إنتاج معرفة جديدة أو تطوير معرفة قائمة ترتبط بفهم الإنسان للظواهر المحيطة به ، فهو عمل منتج لكنه يحتاج فى الوقت نفسه إلى أموال كثيرة وتجهيزات متطورة (Lisa , 2002,81) .

إذ يُمثل البحث العلمى الجزء المكمل لأدوار ووظائف عضو هيئة التدريس إلى جانب العملية التعليمية ، فهو يأخذ موقفاً متميزاً فى جامعات العالم المعاصر ، حيث تتجسد مهمات البحث العلمى فى مختلف مستويات التنظيم الجامعى ، حيث يُعد البحث العلمى أحد العوامل المهمة فى إنتاج المعرفة وتطويرها ، وتحقيق التقدم العلمى والتقنى ، وأصبح من الوظائف المهمة للجامعات المعاصرة ، فالتقدم الذى يشهده العالم فى الكثير من البلدان الأوروبية والآسيوية وفى الولايات المتحدة الأمريكية هو نتيجة حقيقية للأبحاث الرائدة التى قامت وتقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمى فى مختلف المجالات (عبد الرحمن ، ٢٠١٤ م ، ١٠٠) .

وبذلك لا تقتصر مسئولية عضو هيئة التدريس على تعليم الطلاب بل تمتد إلى القيام بالبحوث الأكاديمية والتطبيقية والتطويرية ، وعليه يقوم عضو هيئة التدريس بالمشاركة فى المؤتمرات العلمية والندوات الفكرية التى تتصل بزملائه ، الأمر الذى يُتيح فرص التعرف على الجديد فى مجال تخصصه ورفع مستواه العلمى والمهنى ، حيث يُعد البحث العلمى الجزء المبدع فى العمل الجامعى وهو الذى يعمل على تنمية المعرفة والإسهام الجاد فى مسيرة العلم لإثراء التراث العلمى والإنسانى ومن هنا يُعد الأداء البحثى من أهم مهام الأستاذ الجامعى ، حيث أن الانتاجية العلمية لأستاذ الجامعة ما هي إلا محصلة ما يقوم به عضو هيئة التدريس من بحوث ودراسات علمية فى مجال تخصصه (عبد السلام ، ٢٠٠٥ م ، ٣٩٥) .

ثالثاً خدمة المجتمع :

هو المجال الثالث والرئيس من مجالات الأداء الأكاديمى والمهنى لعضو هيئة التدريس والذي يتمثل فى الوظيفة الاجتماعية لعضو هيئة التدريس الجامعى ، والذي من أجلها فكر المجتمع فى إنشاء الجامعة كمؤسسة تُعاش مشكلات مجتمعتها وتُساهم فى حلها ، ونظراً لتزايد أهمية خدمة المجتمع أصبح هذا المجال جزءاً أساسياً من الأدوار التى تقوم بها الجامعات فى الوقت الراهن ، بحيث كونت البعد الثالث لوظائف الجامعة ، المتمثلة فى التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع (الكببسى ، ٢٠٠١ م ، ٢٠٠) .

ويقوم عضو هيئة التدريس بهذا الدور الحيوى ، بما يمتلك من معارف ومهارات وخبرات علمية وعملية ، ولذلك يقع عليه العبء الأكبر فى تقديم المساعدة والعون للمجتمع المحيط بالجامعة والتي

تتأثر به وتؤثر فيه ويمكن إجمال ممارسات وأداءات عضو هيئة التدريس فى خدمة المجتمع فيما يلى (عزب ، ٢٠١١ م ، ٢٩ : ٣١) :

- القيام بالبحوث العلمية والتطبيقية والمؤتمرات العلمية والندوات التى تسهم فى ترقية البيئة وحل مشكلاتها وزيادة الإنتاج وتحسين مستوى الخدمات .
- تدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلى من خلال تقديم كثير من الخدمات والإستشارات العامة للمواطنين وحل مشكلاتهم وتحقيق أهدافهم .
- تقديم المساعدة والمشورة لكبار الموظفين الرسميين العاملين فى مجال تنمية المجتمع للإستفادة من خبرات و أبحاث عضو هيئة التدريس الجامعى .
- تقييم عمل المؤسسات الإنتاجية والخدمية وإجراء دراسات لتطويرها .
- تعليم الكبار فى جميع الأعمار تعليماً مستمراً ، ومحو أميتهم بالمفهوم الواسع والشامل للأمية ، وتقديم التدريب المستمر للمهنيين لرفع كفايتهم و إكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة وملاحقتهم لركب التقدم العلمى والتكنولوجى ، وكل هذا ينعكس بالطبع على تحقيق التنمية الشاملة وتقوية روح المشاركة وتوثيق العلاقات الإنسانية .
- نشر الوعى البيئى ، وربط البرامج التعليمية بالبيئة المحيطة سواء ريفية أو زراعية أو صحراوية أو ساحلية .
- نشر الثقافة بين أبناء المجتمع بعض النظر عن أعمالهم ، ومن ثم تمكنهم من حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم ، فعوض هيئة التدريس لا يقتصر دوره على نقل وتوصيل الرصيد الثقافى من وإلى الجامعة ، بل يمكنه أن يطور ذلك الرصيد ويُنميه .

ومما سبق يتضح أن مجالات الأداء الأكاديمي والمهني لعضو هيئة التدريس ثلاث مجالات أساسية يكاد يكون هناك شبه إجماع عليها وهي التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع ، وهى مجالات مترابطة تسهم فى بناء وتطوير المجتمع، من منطلق قيام الجامعات بإعداد رأس المال البشرى الذى يُمثل أحد أهم أسس التقدم فى المجتمع المعاصر ، بالإضافة إلى كون الجامعات مركزاً للإشعاع العلمى والثقافى ، تقوم بدور فاعل فى تغيير الشعوب وتحسين أدائها والارتقاء بمستوى معيشتها ، فهى تُحاول الالتحام بواقع مجتمعاتها ومناقشة مشكلاتها لإيجاد الحلول لها من خلال إجراء بحوث علمية يُستفاد من نتائجها فى التغلب على المشكلات فى قطاعات المجتمع المختلفة .

ثانياً: التحديات التى تُحتم تحسين الأداء الأكاديمي والمهني لعضو هيئة التدريس :

- يُواجه التعليم الجامعى ومن ثم عضو هيئة التدريس العديد من التحديات التى تُؤثر على أدائه وأداء مؤسساته ، كما تتطلب من هذه المؤسسات تطويراً مستمراً لتكون مرتبطة بمجتمعاتها وبيئتها لكى لا تكون بمعزل عنها ومن هذه التحديات (يسن ، ٢٠١١ م ، ٤٨) :
- تحدى النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع .

- تحدى العولمة التى أدت إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعى نتيجة للشروط الجديدة التى فرضتها على الدول ومنها إبراز منتج يستطبع المنافسة فى السوق العالمى .
- تحدى الثورة المعلوماتية وما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير فى تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب وسيطرة الثقافة الغربية .
- تحدى تمويل التعليم الجامعى ؛ حيث أن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو النقص وذلك بالمقارنة بحجم الطلب المتزايد عليه ، ويعزى فى ذلك إلى النمو السكانى المتزايد حيث يتزايد أعداد الطلاب فى سن التعليم العام ومن ثم يرتفع عدد الراغبين فى الالتحاق بمؤسسات التعليم الجامعى .

وفى ضوء تلك التحديات يُمكن توضيح بعض التحديات التى تُحتم تحسين أداء عضو هيئة التدريس الجامعى إلى تحديات خارجية وتحديات داخلية كما يلى :

أولاً التحديات الخارجية :

- *التقدم التكنولوجي والتقدم العلمي :*
- والتقدم العلمي هو أحد الإنجازات الضخمة فى العقود الأخيرة من القرن العشرين حيث يتميز بالعديد من السمات والخصائص أهمها تسارع الاكتشافات العلمية والتكنولوجية كما ونوعاً ، وهذا التطور فتح آفاقاً غير مسبوقة حيث تم التعرف على مكونات الذرة ونشوء علم فيزياء واكتشاف الطاقة النووية وعلوم الفضاء وظهور علم فيزياء الجوامد وهو الأساس فى ثورة الالكترونيات التى أدت لثورة الكمبيوتر ثم الحاسبات الشخصية وشبكة الإنترنت التى مهدت للثورة المعلوماتية ما يدل على أن التقدم العلمي أدى إلى إحداث تغييرات جوهرية فى حياة الأفراد (ضاحى ، ٢٠٠٨ م ، ١٦) .
- وعلى ذلك فهناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق عضو الهيئة التدريسية اتجاه التطورات ، التى تحدث فى مجال العلم والمعرفة ، حيث إن التخصصات فى تطور مستمر وسريع ، ولا بد لعضو الهيئة التدريسية فى الجامعة من متابعة هذه التطورات والتعامل معها ؛ لما لها من انعكاسات على مجالات عمله الجامعى وهى: التدريس، والبحث العلمى، وخدمة المجتمع، هذا كله يستوجب من الجامعة، أن تساعد على النمو المهني فيما يتعلق بهذه المجالات؛ فهى من شأنها رفع كفايات عضو الهيئة التدريسية، وزيادة إنتاجيته العلمية الهادفة، وبذلك لا تعوقه عن متابعة التطورات الحديثة فى المعرفة العلمية والتقنية المتعلقة بمجال تخصصه ومواكبتها (يوسف ، ٢٠١٦ م ، ١٢٥) .

النمو السريع فى المعرفة :

يذكر محمد العامرى (٢٠١٧ م) أثر النمو والتطور المعرفى على عضو هيئة التدريس من

حيث:

- التأثير الجذرى على النظم الجامعية التعليمية مما تطلب مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم الذاتى فالاهتمام بتحسين أداء عضو هيئة التدريس لتحسين فعالية المخرجات التعليمية.

- التغيير الذي حصل على أدوار أعضاء هيئة التدريس، فتطور تقنيات الاتصال، وتعدد مصادر التعلم أدت إلى إحداث تغييرات جوهرية في متطلبات الموقف التعليمي من حيث وسائل نقل المعرفة وأدوار أعضاء الهيئات التدريسية التي تحولت من الأدوار التقليدية التي تعتبر المدرس مجرد ناقل للمعرفة إلى ميسر و مسهل ومرشد وموجه لطلابه وبالرغم من ذلك فقد أشارت الدراسات إلى أن معظم أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات ينقصهم التدريب على ممارسة التدريس .

- النمو المعرفي في جميع التخصصات و المجالات يتطلب ضرورة متابعة عضو هيئة التدريس للتطورات العلمية في مجال تخصصه باعتبار هذا الأمر ضرورة لتحسين الكفاءات التدريسية.

- تزايد أعداد طلاب الجامعة خلال العقود الثلاثة الماضية في مختلف أنحاء العالم، مما أدى إلى تزايد الطلب على أعضاء الهيئات التدريسية بمختلف مؤهلاتهم تخصصاتهم.

- الإفادة من أعضاء الهيئة التدريسية في القطاعات المختلفة في الجامعة وذلك لإن العلماء الذين يمتلكون مواهب وقدرات يشكلون مجموعة من المستشارين والاختصاصيين لدى هذه القطاعات من الملاحظ أن أغلب الجامعات التقليدية لا تبدي اهتماماً كبيراً باستخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة وسواء كان السبب يتمثل في عدم وجود اعتمادات مالية كافية لدى الجامعة لتغطية هذا الجانب، أو قلة اعتقادهم لأهمية استخدام هذه التكنولوجيا، أو لأي سبب آخر، فإن ذلك سوف يؤثر لا محالة على مستوى الخريج العلمي والثقافي بالسلب ، ومن ثم على مدى إسهامه في تنمية المجتمع .

- التغييرات السريعة فى طبيعة المهن فى سوق العمل :

وذلك نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة ؛ حيث اختلفت مهن وحرف وصار غيرها إلى طريق الاختفاء ، فقد حدث تغيير ملموس في طبيعة كثير من المهن والوظائف وفي معنى العمل وظهرت كثير من المهن والوظائف الجديدة اقتضتها ظهور المخترعات الحديثة (الخميسى ، ٢٠٠٠ م ، ٧) ، وتزايد أعداد ونوعيات العاملين في مجال المعلومات بمختلف أنواعها، وذلك لاعتماد اقتصاديات مجتمعات المعلوماتية على الابتكار والإبداع والاختراع، وعلي تطويع ونقل واستخدام المعلومات أكثر من إنتاج البضائع والخدمات (جورج ، ٢٠١١م، ٢٦). وبذلك أصبح مطلوباً من أعضاء هيئة التدريس بمختلف الجامعات القيام بدورهم فى تحديد الاحتياجات المختلفة للأعمال المطلوبة حالياً ومستقبلاً سواء للسوق الداخلى أو الخارجى ، وبالتالي تحديد الكيفية التى يمكن أن تستجيب بها مؤسسات التعليم لمواجهة هذا التغيير .

- تزايد الرغبة فى توسيع مظلة التعليم الجامعى مع الارتقاء بجودته :

إن طبيعة عصر الانفجار المعرفي والتكنولوجي والعولمة والعالمية تتطلب نوعية متميزة من الأفراد الذين يجمعون بين المستويات التعليمية العالية، والجودة المتميزة في التعليم؛ لذا تحدث البعض عن التعليم العالى للجميع ، وإذا كانت دول العالم تتسابق في توسيع مظلة التعليم الجامعي والعالي كميًا، فإنها تحاول أيضا أن تتسابق في رفع مستويات الجودة في هذه المرحلة المهمة من التعليم، بما يكفل رفع جودة الخريج في عصر تسوده التنافسية، ولا يعترف إلا بالمنتج ذي الجودة العالية (عابدين ، ٢٠٠٤ م ، ٣١٢). وهذا يتطلب عضو هيئة تدريس مدرك لهذا التزايد ويُساعد في تطبيق الجودة في المؤسسة التي ينتمى إليها ، فهي من أهم الطرق العلمية للارتقاء بمستوى الجامعة وتحسين مستوى أداء أعضائها وخريجها وزيادة قدرتهم التنافسية على كافة الأصعدة الإقليمية والعالمية ، ولذلك يتوجب عليه التعرف على الوضع الراهن من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة وتحديد ووضع التصورات والاستراتيجيات للوصول إلى الأهداف المنشودة .

- الدواعى البيئية :

مع تصاعد الاهتمام بقضايا البيئة ظهرت اتجاهات تُنادى بإدخال التربية البيئية في معظم الجامعات ، كما اتجهت بعض الدول إلى إنشاء معاهد منفصلة ووحدات مستقلة ومراكز خاصة داخل الجامعة إذ يستطيع التعليم الجامعي من خلال وظيفة البحث العلمي توفر قاعدة من البيانات والمعلومات حول القضايا البيئية وحلولها الفنية والتشريعية والسلوكية إضافة إلى ما قامت به بعض الجامعات العالمية من عمل مقررات في التربية البيئية، ووصل الأمر إلى المناهج والأنشطة الطلابية والندوات والمؤتمرات وأساليب التدريس التي يستخدمها عضو هيئة التدريس الجامعي ، بالإضافة إلى تشجيع البحوث والمشروعات المتعلقة بالقضايا البيئية، وتنمية وعي أعضاء هيئة التدريس البيئي ، وتنمية اتجاهاتهم نحو إدماج القضايا البيئية فيما يقومون بتدريسه ، وبناء على ذلك؛ تصبح دراسة المشكلات البيئية حاضرةً ومستقبلًا، تشخيصًا ووقاية وعلاجًا، أحد أهم مسؤوليات الجامعة وهيئتها التدريسية على المستوى البحثي؛ وذلك حرصًا على ما يطلق عليه بالتنمية البيئية المستدامة والتي تحفظ حقوق الأجيال القادمة ونصيبها في الموارد البيئية (محمود و ناس ، ٢٠٠٦ م ، ٣٨٥) .

- التعاون الدولي وتشابك المصالح :

والذي ترتب على تطور نظم ووسائل الاتصال والانتقال وتلاشى المسافات والحدود وارتباط أجزاء العالم بعضها ببعض وهو ما انعكس بصورة مباشرة على العلاقات الدولية ، مما انعكس على التعليم الجامعي بمختلف جوانبه ؛ إذ أدى ذلك إلى ظهور تخصصات بينية تجمع بين أكثر من منهج بحثي ، والأخذ بفلسفة التعليم المستمر في التعليم الجامعي والبحث كذلك عن مصادر بديلة أو إضافية لتمويل التعليم الجامعي (الدهشان ، ٢٠١٢ م ، ٤٣) .

إذ لم يعد التعليم خدمة تُقدم لإنسان فقط ، بل أضحي اقتصاداً عالمياً صناعته العملية التعليمية وقطاعه الإنتاج الفكري، كما أضحي العائد من التعليم هو المحصلة النهائية والمنتج الأخير للعملية الاقتصادية التعليمية ، وقد أصبح قياس معدل العائد على التعليم أحد المجالات التطبيقية الهامة في دراسات أسواق العمل و التعليم، و تقدير العائد على التعليم فقد تطورت مناهج تطبيقية التقدير هذا العائد على مستوى الأفراد، حيث يتم تقدير العائد الخاص على التعليم بالتمعن في قرار الاستثمار في التعليم بواسطة الأفراد (على ، ٢٠٠٩ م ، ٣) .

ثانياً التحديات الداخلية :

- الحفاظ على الريادة فى المنطقة :

كانت الجامعة المصرية الأم بمثابة النموذج الذى تحتذىه الجامعات الجديدة فى المنطقة ، حتى لتكاد بعض الجامعات العربية أن تكون صورة من جامعة القاهرة مثلاً ، ويرجع إلى الجامعة المصرية الفضل فى ازدهار الياة الجامعية فى كثير من البلدان العربية ؛ حيث تطلعت هذه البلاد بالطبع إلى مصر واستعانت بها بكل ما أمكنها أن تستعين به من أساتذتها فى كافة العلوم وخبراتهم الواسعة (الجوادى ، ٢٠٠٠ م ، ٥٣) .

وعلى الرغم من التاريخ الحافل للجامعات المصرية فإن قراءة الواقع بروؤية موضوعية تكشف عن عدد من المؤشرات المزعجة ومن هذه المؤشرات ما يلي (الضبع ، ٢٠٠٩ ، ٤) :

- فى الدراسات التى أجريت حول تقييم الجامعات العالمية أظهرت أن الجامعات المصرية لم تكن بين أفضل خمسمائة جامعة على مستوى العالم ، وأيضاً جاءت الجامعات المصرية فى مواقع متأخرة فى تصنيف آخر على مستوى الجامعات الأفريقية .

- أن واقع كثير من الجامعات العربية فى دول الخليج العربي بصفة خاصة يكشف عن أن هذه الجامعات قد سبقت الجامعات المصرية وإن كثير من الجوانب المطلوبة لتحقيق الجودة والاعتماد قد سبقت فى الأخذ بها .

والأمر الذى لا شك فيه أن الأستاذ الجامعي المصري يحتل مكانة متقدمة على المستوى الكمي والكيفي عربياً وأفريقياً و أن كل تقدم حدث فى الجامعات العربية فإن إسهام الأستاذ المصري فيه كان الإسهام المتميز ، فعوضو هيئة التدريس المصري إذا تهيأت له البيئة السليمة أبدع وتميز .

على الجامعات أن تُجاهد لتوظيف العلم فى خدمة الصناعة وتحقيق التنمية ، حيث يكفى ما يُدفع من عملات صعبة فى شراء (حق المعرفة) فى الأجهزة المنزلية والسيارات ، الأمر الذى يتطلب مراجعة شئون التعليم بأطرافه المتعددة وعلى رأسهم عضو هيئة التدريس وكذلك إعادة النظر فى كلفته ومردوده الاقتصادي والاجتماعي .

إذ انتشرت مفاهيم التخصصية واقتصاديات السوق ومبادرات القطاع الخاص والاهتمام الشديد بعناصر الجودة الشاملة فى كافة مجالات الحياة وبخاصة الجامعات ، وذلك لمواجهة أحد أهم المشكلات التي يُعانى منها المجتمع المصرى وهي البطالة ، وخاصة لأنها تنتشر بصورة كبيرة بين خريجي الجامعات ، إذ تُعد مشكلة البطالة في مصر مشكلة بالغة التعقيد فالسبب فيها ليس مجرد ضعف المستوي الاقتصادي للدولة مما يحد من فرص الاستثمار ومن ثم فرص العمل المتاحة ، وإنما يؤثر سوء أحوال التعليم وبمستوياته المختلفة في زيادة حدة هذه المشكلة بشكل كبير حيث لا يوجد الخريج المؤهل لشغل الوظائف المتاحة (حنفى ، ٢٠١٣م ، ١١٢).

- ضعف مواكبة التخصصات الجامعية للتطورات المعاصرة :

يُلاحظ على التعليم أنه يفترق إلى عديد من التخصصات الجديدة، والتي أفرزتها حركة التطور العلمي والانفجار المعرفي والتكنولوجي ، واستمرار بعض التخصصات كما هي منذ السبعينيات من القرن الماضي، وأنه على الرغم من التطوير التي تقوم بها الجامعات حالياً إلا أنه لم يطرأ أي تطوير على عديد من الأقسام أو التخصصات بالجامعات المصرية ، الأمر الذي يجعلها بمنأى عن التطوير الذي طرأ على عديد من مجالات العمل والإنتاج، بما يعني تخريج أفراد من بعض التخصصات لا يحتاج إليهم سوق العمل وكذلك قلة وجود خريجين من تخصصات معينة برغم حاجة أسواق العمل إليهم؛ وذلك نتيجة لقلّة هذه التخصصات بالجامعات ، الأمر الذي يستلزم استحداث تخصصات جديدة تتواءم مع حركة التقدم العلمي والتكنولوجي ومن ثم يتضح أن التعليم الجامعي يحتاج إلى إحداث تغييرات في طبيعة العلاقة بين أدواره واحتياجات سوق العمل؛ من حيث الانتقال من الإعداد للوظائف النمطية التقليدية إلى الوظائف المرنة والتحول من مؤسسات تعلم من أجل وظائف محددة سلفاً إلى مؤسسات تعلم مدى الحياة وذلك لتحويل من سوق العمل المحلي إلى الأسواق العالمية ، حيث إن التيار التجديدي الآن يسير نحو تبنى مسارات دراسية قوية في مضمونها العلمي، وقابلة للتحويل من تخصص إلى آخر حسب المسار الدراسي الخاص لكل طالب (اللبودي ، ٢٠١٣ م ، ٦٦) .

ضعف برامج تنمية وتطوير أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم:

يُعد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم دعامة رئيسة لبناء تعليم جامعي يستطيع أن يواجه التحديات الحالية والمستقبلية المختلفة؛ ولذا فإن الجامعات تُحاول أن تُوفّر لهم ما يُمكنهم من ممارسة أدوارهم المختلفة مثل : التمتع بالحرية، والحياة الكريمة الآمنة، والمراجع والمصادر العلمية، والإمكانات والتقنية الحديثة، وتهيئة السبل لتنمية معارفهم، من خلال المهام العلمية، والمؤتمرات والندوات، والدورات التدريبية ، حيث تُعتبر التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم إحدى المرتكزات الأساسية في الإصلاح والتحسين التعليمي؛ لمواكبة التغييرات التي تسود العالم في الوقت الحاضر، ومن مظاهر القصور في برامج التنمية المهنية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم (حسين ، ٢٠١٥ م ، ١٣٦) :

- قصور إدارة الكليات في نشر ثقافة التنمية المهنية لدى هيئة التدريس.
- ضعف تنوع أساليب التدريب و اقتصارها على المحاضرات، وورش العمل.
- إغفال برامج التنمية المهنية للاحتياجات الفعلية للمستهدفين، وقصور الانطلاق منها لتخطيط البرامج، ورسم إطار محتوياتها، وأساليب تنفيذها، وسبل تقويمها.
- الافتقار إلى معايير اختيار المدرب الكفاء، وقلة وجود مدربين متخصصين في التدريس الجامعي فمعظم البرامج التدريبية تُركز على الجانب النظري، وتُهمل الممارسات العملية.
- ضعف توافر المطبوعات المادة التدريبية للمشاركين ببرامج تنمية قدرات هيئة التدريس
- ضعف توافر كوادر تدريبية مؤهلة للقيام بتنفيذ برامج التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس.
- ضعف الإنتاجية العلمية :

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الإنتاجية العلمية لأعضاء التدريس تؤدي إلى ضعفها ومنها (أبو كيلة ، ٢٠٠١ م ، ١٤٦) :

- تنوع المهام التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس وخاصة التدريس واللجان الامتحانية وأعمال الكنترولات وكذلك الوظائف الإدارية الخاصة بمجالس الأقسام والكليات . الخ .
- ضعف المخصصات المالية، التي بدورها يمكن أن تسمح لأعضاء هيئة التدريس بحضور المؤتمرات العلمية، مما يحمل عضو هيئة التدريس أعباء إضافية، بما قد يؤدي إلى أن بعضهم قد يحجم عن حضور تلك المحافل العلمية.

ولذلك سعت الجامعات إلى إصلاح وتطوير منظومتها وتبني نماذج واتجاهات جديدة تضمن البقاء والاستمرارية لها ولجميع عناصرها وعلى رأسهم عضو هيئة التدريس بها ، ولعل من بين هذه النماذج التي أثبتت نجاحها هو نموذج الجامعة المنتجة.

التصور المقترح لتحسين الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بورسعيد

في ضوء معايير الجامعة المنتجة

ويتمثل الإطار العام للتصور المقترح في ثلاثة محاور على النحو التالي :

المحور الأول :

ويتناول المنطلقات الفكرية للتصور المقترح والتي تتمثل في فلسفة التصور المقترح و أهدافه وأهمية تطبيقه ومنطلقاته .

المحور الثاني :

ويتناول ملامح التصور المقترح لتحسين الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس حيث يتم عرض عدد من المقترحات اللازمة لتحسين الأداء الأكاديمي والمهني لعضو هيئة التدريس في ضوء معايير الجامعة المنتجة .

المحور الثالث :

ويتناول آليات تطبيق التصور المقترح وتمثل في بعض الإجراءات العملية التي يجب اتخاذها لضمان استمرارية تحسين الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة .

المحور الأول : ويتناول المنطلقات الفكرية للتصور المقترح :

- فلسفة التصور المقترح :

تقوم فلسفة التصور المقترح على تضافر الجهود بين أعضاء هيئة التدريس و الجامعة والمجتمع بمؤسساته المختلفة للعمل على إنتاج المعرفة واستثمارها وتسويقها لتحقيق وتوفير مصادر تمويلية مكملة للتمويل الحكومي وذلك من خلال صيغة الجامعة المنتجة التي تُحقق التكامل بين وظائف الجامعة الثلاث (البحث العلمي والتعليم والتدريس وخدمة المجتمع) والتي يقوم بها عضو هيئة التدريس الجامعي وتحويل الجامعات إلى مراكز للإنتاج المعرفي والفكري وربط التعليم بالإنتاج لفتح قنوات للمشاركة مع مؤسسات المجتمع لتلبية احتياجاتها من الكوادر البشرية المدربة وتحقيق التعاون والعمل المشترك مع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية المتعددة.

- أهداف التصور المقترح :

في ضوء الفلسفة التي ينطلق منها التصور المقترح يُمكن تحديد الأهداف التالية :

١- توفير مصادر تمويلية ذاتية لنظام التعليم الجامعي تُسهم في سد احتياجاته المالية المتنامية من خلال تفعيل الدور الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس لاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة للجامعات .

٢- الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس بالجامعة مهنيًا وعلميًا وتوفير المناخ الي يُشجعهم على العطاء والعمل ، وذلك لأن عضو هيئة التدريس الجامعي هو محور الأساسى لنجاح رسالة الجامعة ولا يُمكن تحقيق أى تطوير فى مجال التعليم الجامعي دون وجود أعضاء هيئة تدريس متميزين بالجامعة .

٣- الربط والتكامل بين وظائف الجامعة الثلاث (البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع) والنظر إليها على أنها منظومة متكاملة ، تُؤثر وتتأثر ببعضها البعض حتى يُمكن لعضو هيئة التدريس الانفتاح على المجتمع بمؤسساته المختلفة من ناحية ولتتكامل الجامعة مع مؤسسات المجتمع والأعمال والإنتاج من ناحية أخرى .

٤- تفعيل دور الجامعة التتموى من خلال فتح قنوات شرعية للاتصال بالمجتمع وتحقيق الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المختلفة وتلبية احتياجات المجتمع من الكوادرالبشرية المدربة والقادرة على البحث والمشاركة في الوصول لحلول لمشكلات وقضايا المجتمع سواء المرتبطة بالعمليات الإنتاجية أو العمليات الخدمية ، وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

- أهمية التصور المقترح :

تتمثل أهمية التصور المقترح فى أنه يسعى إلى تحقيق المزايا التالية :

- ١- الإسهام فى تفعيل دور الجامعة فى بحث مشكلات المجتمع المحلى والعمل على حلها وتقديم المشورة لمؤسساته وأفراده وتدريب قواه البشرية وتوعيتها .
- ٢- تشجيع المنظمات ورجال الأعمال على التبرعات للجامعة بالموارد المالية أو العينية ، بهدف تخفيف الضغط على الحكومة فى تمويل التعليم الجامعى بسبب إرتفاع تكلفة التعليم الجامعى .
- ٣- التنسيق بين كليات الجامعة والمكاتب الاستشارية لتنفيذ دراسات واستشارات علمية مشتركة تكون نتائجها وتوصياتها قابلة للتطبيق لصالح القطاع الاقتصادى والمجتمع المدنى .
- ٤- التوجه نحو استقلالية مؤسسات التعليم الجامعى باعتبارها عنصراً أساسياً فى تحسين وتطوير الأداء الجامعى لعضو هيئة التدريس ، وذلك من خلال توفير مصادرت تمويل لجامعات لتتمكن من أداء وظائفها بشكل جيد من خلال تنمية الاستثمار المعرفى ، وتعميق دورها فى المجتمع، وقيامها بعدد من البرامج والأنشطة الإنتاجية التى تُحقق لها عائداً مادياً ، مع المحافظة على التزاماتها العلمية والثقافية تجاه المجتمع.

- منطلقات التصور المقترح :

يبدأ التصور المقترح من المنطلقات التالية :

- وجود معوقات وعقبات كثيرة ومتنوعة تحول دون تنمية مهارات عضو هيئة التدريس الجامعى والوصول إلى نتائج أصيلة وذات قيمة بالنسبة للمجتمع لذلك يجب التعرف على هذه المعوقات وتحديدها و إيجاد حلول مناسبة لها كى يستطيع أن يقوم بدوره على أكمل وجه .
- تقديم تعليم جامعى جيد يتناسب مع قدرات الفرد ورغباته تُطبق فيه الأساليب والنظم الإدارية المتقدمة وتُستخدم فيه التكنولوجيا بما يُساهم فى نشر العلم والثقافة للنهوض بالمجتمع ؛ لمعالجة قضاياها المتعددة ومشكلاته المختلفة والاستجابة لاحتياجاته الثقافية وتنشيط بنيته الإجتماعية لارتفاع بمستواه الفكرى والثقافى ..
- التغييرات العالمية الحالية والشروط التى يفرضها المحيط الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والتكنولوجى فرضت على المؤسسات الجامعية الإسراع من أجل تدارك الوضع وتغيير أنماط المعرفة وضبط جودتها وتحديث البرامج التعليمية والإنخراط فى المجتمعات العلمية والتكنولوجية والمساهمة فى بناء قاعدة علمية وتكنولوجية والمشاركة فى تطويرها حتى تتحول الخبرة التكنولوجية المكتسبة والمتنامية إلى أداة فعالة فى تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أهمية تطبيق «الجامعة المنتجة» ، تلك الجامعة التى تعمل على زيادة تمويلها ؛ لتحقيق الاكتفاء الذاتى من خلال البحوث العلمية ، وتقديم الاستشارات وتنفيذ الدورات ؛ من أجل

تطوير العملية التعليمية وتحقيق موازنة تتناسب مع الإنفاق عليها لمواكبة الثورة المعرفية بهدف جعلها بمثابة بيت الخبرة للمجتمع من خلال ما تقوم به من أدوار متعددة، وتوفير مصادر تمويلية ذاتية لنظام التعليم الجامعي تُسهم في سدّ احتياجاته المالية المتنامية من خلال تفعيل الدور الإنتاجي والاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة للجامعات .

- زيادة قدرة الجامعات التنافسية للتوافق مع المعايير والنظم العالمية ، ومتطلبات العصر ومتغيراته وتحدياته ، وكذلك تحقيق المتطلبات التنموية المتعددة : كتنمية الاقتصاد الوطنى ، وتنمية روح الإبداع والإنتاج لدى الأفراد ، وتحقيق التنمية المستمرة للمجتمع.

المحور الثاني : ويتناول عناصر التصور المقترح :

يستطيع أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة المنتجة تحقيق دورها فى المجالات الثلاثة ؛ التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع .

أولاً التدريس :

ويتضمن التصور المقترح فيما يخص التدريس والتعليم بالجامعة المنتجة على :

١- التحول من نسق تعليمى جامعى مغلق إلى نسق تعليمى مفتوح وتحويل المجتمع إلى مواقع مترابطة لعملية التعلم من خلال توسيع النشاطات التعليمية خارج المؤسسة التعليمية وإزالة الحواجز الفاصلة بين النظام التعليمى الجامعى الرسمى وبين النشاطات والمؤسسات فى البيئة المجتمعية العامة ليُصبح هذا التأثير المتبادل مصدراً للإبداع ويتم ذلك من خلال :

- تنوع البناء المؤسسى للتعليم الجامعى .

- تطوير مؤسسات جديدة تخدم المدى الواسع من الأغراض التعليمية .

- التدريب على الاستخدامات الحديثة لتقنية المعلومات فى عمليتى التعليم والتعلم المعتمدة على الحاسوب وتوفير المعلومات عبر الشبكات والتعليم عن بعد .

٢- توفير العدد الكافى من أعضاء هيئة التدريس الجامعى فى كل تخصص من التخصصات الموجودة بالجامعة والعمل على سد العجز فى التخصصات المطلوبة .

٣- تدريب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة على استخدام الاستراتيجيات الإبداعية فى التدريس التى تقوم على تحفيز الطلاب نحو العمل المنتج ، على أن يُشارك أعضاء هيئة التدريس فى مراجعة محتوى المناهج وصياغتها بشكل يُشجع على البحث والتعلم الذاتى، وممارسة التفكير والتحليل والنقد ، مع ضرورة إصدار قرارات جامعية حول ضرورة التكامل بين الجانب النظرى والجانب العملي فى بناء المناهج.

٤- تأكيد وحدة المعرفة وتقارب العلوم وتكاملها وتبني البرامج التعليمية التى تمكن من تخريج نوع جديد من المتخصصين هو " العامل ذو التخصص العريض " أو متعدد التخصصات " كبديل

عن العامل ذي " التخصص الضيق " أو " التخصص الواحد " ولذلك ارتباط وتفاعل المؤسسات التعليمية الجامعية بل واندماجها مع مواقع العمل والإنتاج ، من خلال تبنى برامج ونماذج تعليمية تجعل من حياة المتعلم عملية متصلة متداخلة متبادلة من " الدراسة " و " العمل " من قبيل صيغة التعليم المزدوج ؛ إذ يتعلم الطلاب من خلال برامج التعلم خارج الجامعة تحمل المسؤولية والعمل التعاوني ، كما أنه يساعد علي توفير المناخ المناسب لتحقيق الإبداع .

٥- تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس وبين الخبراء في مواقع العمل المختلفة في إعداد البرامج الدراسية وتطويرها لضمان الحفاظ على مستوى متقدم لهذه البرامج ولتجنب وجود فجوة كبيرة بين ما يدرسه الطالب في الجامعة وبين ما يواجهه و يُمارسه في الحياة العملية.

٦- تعظيم و تعميم الاستفادة مما يتيح التطور التكنولوجي من أدوات تعليمية إلكترونية عديدة ومتنوعة لمواجهة الطلب المتزايد علي التعليم الجامعي وإتاحة مصادر متعددة للتعليم والتعلم، وتوفير بيئة مناسبة للتعلم الفعال، وتضمين التكنولوجيا المستخدمة في مؤسسات الإنتاج والخدمات في عمليات التعلم ، وإدخال تخصصات جديدة ترتبط بحاجات المجتمع ورؤي المستقبل يكون الهدف منها إعداد جيل قادر علي مواجهة المستقبل .

ثانياً البحث العلمي :

ويتضمن التصور المقترح فيما يخص البحث العلمي بالجامعة المنتجة على :

- الاهتمام بالبحث والتطوير فلا بد أن توجد كيانات تأخذ علي عاتقها إنتاج المعرفة التي تحتاجها المجتمعات فوجود الجامعات كمراكز أصيلة للبحث ، حيث تتواصل مع احتياجات مجتمعها واحتياجات الصناعة ووجود أنظمة وقوانين للإبداع والابتكار تشجع المبدعين وتحمي إنتاجهم والسعي إلي ترجمة هذه الإبداعات إلي تقنية تسهم في العملية الإنتاجية ورفي المجتمع معرفياً من الضروريات في هذا العصر.
- زيادة الوعي بأهمية البحث العلمي ودوره الكبيرة في خدمة المجتمع وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للبلاد ؛ ففوة أي دولة في الوقت الحالي تعتمد على مقدار ما تملكه من معرفة .
- تفعيل دور البحث العلمي في الارتقاء بالجامعة نحو الإبداع والإنتاج والتحول من البحث للاستهلاك إلي البحث من أجل الاستثمار .
- تقديم حوافز تشجيعية وجوائز للأعمال الإبداعية والبحثية التي تقوم بها الهيئة التدريسية .
- إلزام أعضاء هيئة التدريس الجامعي على مختلف مستوياتهم بالمعايير عند إجراء بحوثهم حتى تكون النتائج التي يصلون إليها صادقة ومنطقية تستفيد من نتائجها مؤسسات الإنتاجية.
- إنشاء كراسٍ للبحث العلمي، وتأسيس مشاريع ووقفية للجامعة ، وإقامة مشاريع متعددة المجالات بالتعاون مع القطاع الخاص لدعم الأبحاث العلمية وتحويلها إلى منتجات استثمارية

- تبني مشاريع اقتصادية تعود بالنفع على المجتمع، وتفيد في عمل شركات مع المصانع والشركات المختلفة وبذلك تتعدّد منتجاتها بما يتوافر لها وتملكه من مقومات مادية ومعنوية وخبرات وطاقات وإمكانات بشرية متنوعة الاختصاصات والمجالات ، وبما يؤثر في بناء ثقافة المجتمع وتوجيه فكرة تحقيق نهضته وتنميته.

ثالثاً خدمة المجتمع :

يقع على عاتق الجامعة مسؤولية كبيرة تجاه مجتمعها ، حيث يُطالب عضو هيئة التدريس بعدم الإنخراط في التدريس والبحث منعزل عن الجانب العملي التطبيقي في الحياه اليومية والمجتمع ، وإنما أصبح مطالب بإنتاج و بتكوين منتجات معرفية تخدم المجتمع وأفراده ويتضمن التصور المقترح فيما يخص خدمة المجتمع بالجامعة المنتجة على :

- إصدار تكاليفات لأعضاء هيئة التدريس بضرورة توجيه البحث العلمي لحل قضايا ومشكلات المجتمع وخدمة قضايا التنمية وتشجيع قيام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بزيارات ميدانية لمواقع العمل والإنتاج، للتعرف على مشكلاتها التي يجب التركيز عليها في أبحاثهم التطبيقية ،على أن تُدعم الجامعات إنتاج البحوث والدراسات التطبيقية المنطلقة من حاجات سوق العمل والإنتاج ، مع إمكانية انتداب أعضاء هيئة التدريس للعمل لفترات كمستشارين بمواقع العمل والإنتاج بتفرغ جزئى أو كلى.

- تدعيم علاقة أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالكليات والجامعات بالعمل ف خدمة المجتمع توافقاً مع رسالة المؤسسات التعليمية، علاوة عن كونه أحد معايير الجودة التي ينبغي تحقيقها ، وصولاً إلى تقديم نماذج فاعلة في التميز العلمى والخدمى .

- فتح قنوات شرعية للاتصال بمؤسسات المجتمع من أجل دراسة واقع المؤسسات الإنتاجية والوقوف على المشكلات التي تُواجهها سواء كانت هذه المشكلات مرتبطة بالعملية الإنتاجية أو مرتبطة بالعملية الخدمية .

- إنشاء آليات محددة المسار لربط الجامعات بالشركات من أجل تطوير الاهتمام المشترك بالمنتجات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على المعرفة والبحث العلمى الذى يتم تمويله من قبل قطاع الصناعة أو التجارة ، إذ تقوم الشركات بتحديد موضوعات البحث التى يقوم بإنتاجها أعضاء هيئة التدريس الجامعى .

وبذلك تُصبح جامعة بورسعيد جامعة منتجة تفتح أبوابها للمجتمع الذي تتواجد فيه ، وليست كمؤسسة تدريسية فقط ، وإنما تُصبح مختبراتها ومشاعلها وجميع إمكاناتها وثرواتها البشرية من أعضاء هيئة تدريس وطلبة وعلماء ، عنصراً أساسياً من عناصر تنمية المجتمع وخدمته.

المحور الثالث : ويتناول آليات تطبيق التصور المقترح

_ آليات تطبيق التصور المقترح

- اعتماد الجامعات كمراكز للبحوث وحاضنات للمعرفة وبنوك لاستثمار رأس المال الفكرى وتوفير ما يلزمها من تشريعات وقوانين لدعمها.
- وضع إستراتيجية لنقل الجامعة إلى مؤسسة معرفية تعتمد ثقافة الإنتاج والابتكار والإبداع بين أبنائها من صنّاع المعرفة .
- وضع سياسة قبول تعمل علي تحسين المدخلات الجامعية من الطلاب بحيث لا تقتصر علي مجموع الدرجات فقط بل على شروط أخرى كرجبة الطلبة فى التخصصات التي يُريدون دراستها وكذلك النجاح في المقابلة الشخصية التي تُحددها الجامعة للطلبة المتقدمين للقبول واختبارات القدرات، وشخصية الطالب .
- وضع نظام لتشجيع وتحفيز الاعمال البحثية المتميزة وتشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين على تبادل ما يمتلكونه من معارف ومهارات مع غيرهم من الزملاء.
- عقد لقاءات علمية بشكل دورى فى الأقسام الأكاديمية وعلى مستوى الكليات التخصصية لعرض التجارب والخبرات وأفضل الممارسات المتميزة في الأنشطة البحثية والتدريسية المختلفة وعلى سبيل المثال: عرض أساليب متميزة في طرق التدريس القائم على البحث وإيجابية المتعلم وتقديم المعلومة للطلاب، كما يتم فيها مناقشة المشاكل التي تتصف بأنها مشاكل مركبة ويواجه عضو هيئة التدريس صعوبة في التعامل معها.
- ربط أقسام الجامعة وتخصصاتها بالأقسام المناظرة بالجامعات العالمية لمواكبة التقدم العلمى .
- إعداد قاعدة معلومات وبيانات يتم فيها حفظ كل ما يتم جمعه من معلومات عن جوانب الأداء المختلفة بالمؤسسة الجامعية ومواردها المختلفة وعناصر القوة ونقاط الضعف بالمؤسسة ، وكذلك جمع معلومات تتعلق بالبيئة الخارجية للمؤسسة الجامعية والتي تُمثل فرصاً أو تهديدات والعمل على تحديثها ومتابعتها باستمرار ، وذلك بربط جامعة بورسعيد بالمواقع الالكترونية المخصصة لتبادل المعرفة مع بعض الجامعات المنتجة العالمية والتي لديها تجربة سابقة في تطبيق مشاريع وأبحاث قائمة على استثمار رأس المال الفكرى للاستفادة من تجاربهم والاستفادة من تلك المواقع فى تبادل ومشاركة المعرفة .

المراجع

- أبو كليلة ، هادية محمد (٢٠٠١ م) : دراسات فى تخطيط التعليم واقتصادياته ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ص : ١٤٦ .
- أحمد ، أحمد إبراهيم (٢٠٠١ م) : فلسفة التعليم الجامعى ونظم إدارته ، مجلة عالم التربية ، لجنة مستقبلات التربية برابطة التربية الحديثة ، العدد الثالث ، ص ٢٨٥ .
- أل سليم ، نايفة عيد (٢٠١٤ م) : تأثير صعوبات العمل فى جودة الأداء الأكاديمي : دراسة حالة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة السلطان قابوس ، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية ، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة السلطان قابوس ، العدد ٥ ، المجلد ٢ ، ص ص ١٦٥ : ١٨٩ .
- بدح ، أحمد (٢٠١٥ م) : درجة إلتزام إدارات الجامعات الأردنية الخاصة بمعايير أخلاقيات الأداء الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، مجلة كلية التربية ، كلية التربية ، جامعة عين شمس، العدد ٣٩ ، المجلد ١ ، ص ٨ .
- بوفالطة ، محمد سيف الدين ، موساوي ، عبد النور (٢٠١٥) : " اتجاهات التحول إلى الجامعة المنتجة "الاستثمارية " كمصدر للتمويل الذاتي : دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة"، مجلة العلوم الإنسانية ، الجزائر، ع ٤٣ .
- جابر ، عبد الحميد ، كاظم ، أحمد خيرى (١٩٩٥ م) : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ١٣٤ .
- جاد الله ، باسم سليمان (٢٠١٨ م) : تصور مقترح لتطبيق جامعة منظمة الأعمال بمصر كصيغة حديثة فى تطوير التعليم العالى والجامعى، مجلة كلية التربية ، كلية التربية ، جامعة بنها ، العدد ١١٣ ، المجلد ٢٩ ، ص ٨٦ .
- الجوادى ، محمد (٢٠٠٠ م) : مستقبل الجامعة المصرية ، الهيئة العامة للكتاب ، ص ٥٣ .
- جورج ، جورجيت دميان (٢٠١١ م) : متطلبات تفعيل دور الجامعة تجاه الحراك المهني علي ضوء بعض الخبرات العالمية، مجلة كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة، العدد السادس والسبعون، الجزء الثاني ، ص ٢٦ .
- حامد ، محمد عبد السلام وآخرون (٢٠٠٨ م) : تمويل التعليم الجامعى واتجاهاته المعاصرة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ص ١٧٢ .
- حجى ، أحمد إسماعيل (٢٠١٢ م) : الجامعة والتنمية البشرية (أصول نظرية وخبرات عربية و أجنبية مقارنة) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ص ٤٦ .

حجى ، محمد إسماعيل (٢٠٠٨ م) : المتغيرات المجتمعية المؤثرة فى المكانة الإجتماعية لعضو هيئة التدريس الجامعى بمصر وأبرز التحديات التى تُواجهه ، مجلة دراسات فى التعليم الجامعى ، مركز تطوير التعليم الجامعى ، جامعة عين شمس ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٨م ، ص ١١٣ .

حسين ، سلامة عبد العظيم (٢٠١٥ م) : التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية دراسة تفويمية لمشروع تنمية القدرات بجامعة بنها" ، ص ١٣٦ .

حنفي ، محمد ماهر محمود (٢٠١٣ م) : تأثير الإصلاح الاقتصادي علي التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول " دراسة تفويمية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بورسعيد، ، ص ١١٢ .

الخطيب ، أحمد (٢٠٠٣) : البحث العلمي والتعليم العالي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، القاهرة .
الخليفة ، عبد العزيز بن على (٢٠١٣ م) : صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية فى ضوء فلسفة الجامعة المنتجة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أتمودجًا ، مجلة رسالة التربية وعلم النفس ، العدد ٤٦ ، الرياض .

الخميسي ، السيد سلامه (٢٠٠٠ م) : التربية العربية بين حدود المستقبل ووعوده، مجلة كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة، العدد الثالث والثلاثون، الجزء الأول ، ص ٧ .
الدهشان ، جمال على (٢٠١٢ م) : التجديد فى التعليم الجامعى ، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص ٤٣ .

رفع الله ، سهير حسن خير الله السيد (٢٠١٥ م) : مدى حاجة عضو هيئة التدريس إلى تطوير أدائه التدريسي ، مجلة القراءة والمعرفة ، ، جامعة عين شمس ، كلية التربية ، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، العدد ١٦٩ ، ص ٦٠ .

زاهر ، محمد ضياء الدين (٢٠١٣ م) : صيغة الجامعة المنتجة بالجامعات المصرية : الدواعى والمتطلبات ، مجلة المعرفة التربوية - الجمعية المصرية لأصول التربية ، بنها ، العدد الأول ، المجلد الأول ، ص ص ٣١ : ٤٠ .

صائع ، عبدالرحمن أحمد ، متولي ، محمد (٢٠٠٥ م) : الإطار المرجعى لتفعيل التعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والعام ومؤسسات الأعمال والإنتاج ، المؤتمر الدولى الثانى للتعليم العالى المنعقد فى الفترة (١٧ - ٢١) أبريل ، الرياض، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

الصغير ، أحمد حسين (٢٠٠٥ م) : التعليم الجامعى فى الوطن العربى تحديات الواقع ورؤى المستقبل، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص ٢٨ .

- ضاحى ، حاتم فرغلى (٢٠٠٨ م) : الأدوار المستقبلية للتعليم الجامعى فى ضوء تحولات الألفية الثالثة ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، الجيزة ، ، ص ١٦ .
- الضبع ، عبد الرعوف (٢٠٠٩ م) : خصخصة التعليم الجامعى قضايا نظرية ودراسة ميدانية ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص ٤ .
- الطراونة ، على عودة نعيم (٢٠١٩ م) : تصور مقترح لبناء الاتجاهات التنظيمية الاستثمارية لدى القادة الأكاديمين فى الجامعات الأردنية الحكومية فى ضوء مبادئ الجامعة المنتجة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية .
- عابدين ، محمود عباس (٢٠٠٤ م) : قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية ، دار الكتب العربية ، ص ٣١٢ .
- العامرى ، محمد على (٢٠١٧ م) : قضايا معاصرة فى الإدارة التربوية ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص ٢٧ .
- عبد الرحمن ، عواطف (٢٠١٤ م) : مستقبل التعليم الجامعى ، دار العربي ، القاهرة ، ص ١٠٠ .
- عبد السلام ، سناء أحمد كمال (٢٠٠٥ م) : العوامل الأكاديمية المرتبطة بالرضا الوظيفى لأستاذ الجامعة ، مجلة دراسات فى التعليم الجامعى ، العدد الثامن ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ص ٣٩٥ .
- عبد العال ، عنتر (٢٠١٤ م) : دراسة مقارنة لتقويم أعضاء هيئة التدريس فى بعض الجامعات العربية والجامعات الأمريكية وإمكانية الإفادة منها فى مصر ، المجلة التربوية ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ، الجزء ٣٥ ، ، ص ص ١ : ٤٨ .
- عبد الوهاب ، سمير محمد (٢٠٠٨ م) دور الجامعة فى تنمية المجتمع -دراسة حالة جامعة القاهرة ، ضمن أعمال مؤتمر "التخطيط الإستراتيجى لمؤسسات التعليم العالى فى الوطن العربى " ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالإشتراك مع جامعة الدول العربية ، ص ٢٦٦ .
- عبد الوهاب ، فيصل محمد (٢٠١٣ م) : تقييم الأداء المهنى لعضو هيئة التدريس بكلية التربية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا فى ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالى، مجلة التربية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، العدد ١٥٢ ، المجلد ٢ ، ٢٠١٣ م ، ص ص ٥٨١ : ٦١٤ .
- عبدالحسيب ، جمال رجب (٢٠٠٦ م) : تطوير التعليم الجامعى الأزهرى فى ضوء فلسفة الجامعة المنتجة واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر. ص ١٢١ .

- العجمى ، محمد حسنين (٢٠٠٠ م) : الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية لمواجهة تحديات المستقبل ومتطلباتها كما يدركها أعضاء هيئة التدريس ، مجلة كلية التربية ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، العدد ٢٢ ، ص ٦٥ .
- عزب ، محمد على (٢٠١١ م) : التعليم الجامعى وقضايا التنمية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ص ص ٢٩ : ٣٢ .
- عشبية ، فتحى درويش (٢٠٠٩ م) : دراسات فى تطوير التعليم الجامعى على ضوء التحديات المعاصرة ، دار الروابط العالمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص ٩٤ .
- عشبية ، فتحى درويش (٢٠٠٩ م) : مرجع سابق ، ص ٩٦ .
- على ، على عبد القادر (٢٠٠٩ م) : قياس معدل العائد على التعليم ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت، ص ٣ .
- على ، نعيمة ، عاشور ، محمد (٢٠١٨ م) : دور إدارة جامعة اليرموك فى تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة : العقبات والحلول ، المجلة التربوية ، الكويت ، العدد ١٢٦ ، المجلد ٣٢ ، ص ص ١٩٤ : ١٢٦ .
- علي ، نادية حسن السيد (٢٠٠٤ م) : تصور مستقبلي لتفعيل مشروع المدرسة المنتجة فى ضوء إشكالية الواقع وسيناريوهات المستقبل ، مجلة كلية التربية ببنها ، كلية التربية ، جامعة بنها ، العدد ٥٧ .
- العمرى ، نبيلة على (٢٠١٥ م) : العلاقة بين الرضا الوظيفى والأداء المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة اليرموك، مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية ، كلية التربية ، جامعة طيبة ، العدد ٣، ص ٣٦٠ .
- فتحى ، ياسر (٢٠١٤ م) : استراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعى واحتياجات سوق العمل فى ضوء بعض الإتجاهات الحديثة ، مجلة مستقبل التربية العربية ، المركز العربى للتعليم والتنمية، العدد ٨٩، المجلد ٢١ ، ص ٦٤ .
- فروهود ، وولفجانج (٢٠٠٣ م) : ثقافة المعرفة أم سوق المعرفة ؟ حول الايدولوجية الجديدة للجامعة ، المجلة الفصلية للتربية المقارنة ، مكتب التربية الدولية ، اليونسكو ، جنيف ، العدد ٣٣ ، المجلد ١ ، ص ص ١٣١ : ١٣٧ .
- القصبى ، راشد صبرى (٢٠٠٩ م) : استثمار وتسويق البحث العلمى فى التعليم الجامعى ، محرر فى " نحو تطوير التعليم الجامعى " دار فرحة ، المنيا ، ص ص ١٣١ ، ١٣٢ .
- الكبيسي ، عبد الله جمعة ، قمبر ، محمود مصطفى (٢٠٠١ م) : دور مؤسسات التعليم العالى فى التنمية الاقتصادية للمجتمع، دار الثقافة، الدوحة ، ص ٢٠٠ .

- اللبودى ، نشوة سعد محمد بسطويسى (٢٠١٣ م) : تصور مقترح لتطوير أساليب التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية فى ضوء معايير الجودة والاعتماد الجامعى ، كلية التربية بالإسماعلية ، جامعة قناة السويس ، ص ٦٦ .
- المجالس القومية المتخصصة ، رئاسة الجمهورية (٢٠٠١ م) : تقرير المجالس القومية للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة الثامنة والعشرون ، ص ص ١٨٦ : ١٨٨ .
- محمود ، سعيد طه ، ناس ، السيد محمد (٢٠٠٦ م) : قضايا فى التعليم العالى والجامعى ، دار النهضة المصرية ، ص ٣٨٥ .
- المحياء ، سارة نايف ، الحربى ، محمد بن محمد أحمد (٢٠١٦ م) : دور البحث العلمى فى تحول الجامعات الحكومية السعودية إلى جامعات منتجة استراتيجية مقترحة ، مجلة رابطة التربية الحديثة ، العدد ٢٨ ، المجلد ٨ ، ص ص ١٠١ : ١٥٥ .
- المراغى ، أحمد عبد اللاه (٢٠١٦ م) : مستقبل التعليم الجامعى والقانونى ، المركز القومى للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ص ١٦٨ .
- الهلالى ، الشربيني الهلالى (٢٠٠٣ م) : "اتجاهات حديثة فى تمويل التعليم الجامعى"، المؤتمر القومى السنوي العاشر العربى الثانى لمركز تطوير التعليم الجامعى، "جامعة المستقبل فى الوطن العربى ، ٢٧-٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ م ، جامعة عين شمس ، مصر .
- يسن ، أيمن (٢٠١١ م) : قضايا تربوية معاصرة ، طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص ٤٨ .
- يوسف ، داليا طه محمود (٢٠١٦ م) : تصور مقترح لتطوير أساليب التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بجمهورية مصر العربية فى ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية) ، مجلة التربية المقارنة والدولية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة و الإدارة التعليمية ، العدد ٥ ، ص ١٢٥ .

المراجع الأجنبية :

- Ahrweiler, P., Pyka, A., & Gilbert, N. (2011). A new model for university-industry links in knowledge-based economies. *Journal of Product Innovation Management*, 28(2), 218-235.
- Chen, S. H. (2011) : A performance matrix for strategies to improve satisfaction among faculty members in higher education. *Quality & Quantity*, 45(1), 75-89 .
- Lunenberg, M. (2002) : Designing a curriculum for teacher educators. *European , Journal of Teacher Education*, 25(2-3), 263-277.
- Prona, B., & Demo, E. (2018). Universities and entrepreneurship: An overview of albanian public HEI-s on entrepreneurial university model aspects. *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, 7(2), 107 .

Pugh, R., Lamine, W., Jack, S., & Hamilton, E. (2018). The entrepreneurial university and the region: what role for entrepreneurship departments. *European Planning Studies*, 26(9), 1835-1855.

Punongbayan, E. J., & Bauyon, S. M. (2015). Instructional performance of teacher education faculty members in one state university in the Philippines. *Asia Pacific Journal of Multidisciplinary Research*, 3(5), 135-143.

Vera-Cruz, A. O. (2014). What are the university-productive sector links that matter in a small island country The case of Cabo Verde. *African Journal of Science, Technology, Innovation and Development*, 6(2), 65-73.